تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعى والتمكين:
"دراسة إستطلاعية لأوضاع المرأة الريفية فى مصر"

دكتور/ السيد محمد الرامخ

أستاذ علم الاجتماع المساعد بقسم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة الإسكندرية

مقـــــــــــــــــدمـــــــــــــــــــــــــــة:

إن الفقر فى حد ذاته لا يعتبر ظاهرة حديثة إذ عرفته البشرية منذ القدم، إلا أنه فى ظـــل العولمة وضغوط مؤسساتها المالية والتجارية ومنظمة التجارة العالمية تزايد إفقار الملايين من البشر فى العديد من الدول النامية والمتقدمة. واقترن بتزايد نسبة الفقر والفقراء ظهور المجاعات، وتزايـــد انتشار الأمراض والأوبئة، والصراعات العرقية، والحروب المسلحة، بالإضافة إلى تدنى الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد انتشار البطالة وما يصاحبها من مخاطر عديدة، واتجاه العديد من الدول إلى الخصخصة[١].

وقد تتعدد مظاهر الفقر وأشكاله: منها فقر الموارد، وفقر الخدمات، والقدرات، وفقر الدخل. إضافة إلى ما يوجد من جيوب للفقر تتخلل الثراء فى البلدان المتقدمة والنامية معاً، علاوة على ما يوجد من تمييز اجتماعى بين الفقراء والأغنياء، وبين الرجل والمرأة فى مختلف مجالات الحياة الإنسانية وما صاحب ذلك من تزايد نسبة النساء الفقيرات عامة، والأسر التى تعولها إناث (المرأة المعيلة) خاصة[٢]. والفقر لا يعتبر مشكلة اقتصادية أو اجتماعية فقط بل يمثل مشكلة ثقافية وأخلاقية، بل وأمنية وصحية. وفضلاً عن ذلك، فهو يمثل مشكلة إنسانية حينما تتجاور صور البؤس والحرمان والتهميش والاستبعاد الاجتماعى للفقراء، مع غيرها من صور الإسراف والترف أو الثراء بمظاهره المتنوعة التى يعيشها بعـــض الأغنيـــاء فى عالمنـــا المعاصر[٣].

ولقد جاء الاهتمام بمكافحة الفقر ومحاولة تمكين المرأة ضمن الأهداف الإنمائية للألفيـــة الثالثة وذلك من بين أهدافها الثمانية والتى تحددت فى: القضاء على الفقر المـــدقع والجـــوع، وتحقيق التعليم الابتدائى الشامل، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات. علاوة على مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا وأخيراً ضمان استمرارية البيئة[٤].

ومما هو جدير بالإشارة، أنه على الرغم من أن "الفقر" مذكر لغوياً إلا أنه علـــى مـــستوى الواقع المعاش قد أصبح مؤنثاً فعلياً، ومن ثم صار لصيقاً بالمرأة أكثر من الرجل وذلك على الـــرغم من أن كليهما (أى المرأة والرجل) يعيشان فى ظل نفس الظروف والأوضاع الاقتصادية والـــصحية

والسياسية والثقافية ... الخ السائدة فى المجتمع، إلا أنه فى ظل ما يوجد من تمييز اجتماعى بين الرجل والمرأة فى مختلف مجالات العمل، وفى الفرص المتاحة للعمل، والأجر من العمل، وفى التعليم والعلاج من الأمراض ... الخ. وبالتالى انعدام تحقيق المساواة بينهما على مستوى الواقع الاجتماعى السائد فى المجتمع. علاوة على، تزايد عدد الأسر التى تعولها إناث أو كما تُعرف بالمرأة المعيلة نظراً لحدوث حالات الطلاق والترمل أو إصابة الزوج ببعض الأمراض المزمنة وغير ذلك من عوامل أخرى منها العنوسة كل هذا يساعد على اتساع دائرة فقر النساء. ومن هنا بدأ الحديث عما يعرف بظاهرة "تأنيث الفقر" Feminization of Poverty. وما يصاحبها من مشكلات متعددة تعتبر أحد إفرازات العولمة، وهى أيضاً ظاهرة تتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية مع الثقافية والاجتماعية والصحية والمعرفية؛ وذلك بالإضافة إلى تعدد أسبابها ما بين الذاتية والموضوعية والمحلية والعالمية(٥).

وفى الحقيقة، لم يتم توجيه عناية خاصة لفقر النساء إلا بعد أن أثارته وركزت عليه المؤتمرات الدولية التى أظهرت اهتماماً عالمياً بالمرأة وقضاياها، وتجلى ذلك فى عدة مظاهر منها انعقاد المؤتمر العالمى الأول للمرأة فى المكسيك عام ١٩٧٥، حيث تم فيه إنجاز بعض النتائج الملموسة لتطبيق خطة العمل العالمية لتقدم المرأة. علاوة على إعلان العقد العالمى للمرأة فى الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٥). وانعقاد مؤتمر "نيروبى" عام ١٩٨٥م. وكذلك انعقاد المؤتمر العالمى الرابع للمرأة فى "بكين" عام ١٩٩٥م والذى تم فيه التأكيد على دعم الاستقلال الاقتصادى للمرأة ومحاولة التخفيف من أعباء الفقر المتزايدة على المرأة. بالإضافة إلى الإعلان عن عام ١٩٩٦م باعتباره عام القضاء على الفقر، وأن القضاء على الفقر يمثل مطلباً إنسانياً وأخلاقياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ... الخ(٦).

وفى ضوء ما سبق. تنقسم الدراسة الراهنة إلى خمسة مباحث. يعرض الأول منها لموضوع البحث وأهميته وأهدافه وموقع البحث فى سياق التراث العلمى والدراسات السابقة.

ويتناول المبحث الثانى التوجه النظرى والمنهجى للبحث، حيث يتحدد التوجه النظرى فى مدخلين هما مدخل البنية والفعل ومدخل التنمية البشرية، وتم التركيز على ما يطرحه كل مدخل من قضايا نظرية وما يبلوره من مفاهيم تساعد فى عملية التحليل والتفسير لموضوع

الدراسة. علاوة على، ما تضمنه هذا المبحث من عرض للإجراءات المنهجية للدراسة بالإضافة إلى حجم العينة وطريقة اختيارها والخصائص العامة لعينة البحث.

وعرض المبحث الثالث للسياق البنائى وأوضاع تأنيث الفقر فى القرية المصرية من خلال الاستناد إلى بعض المؤشرات التى توجه عملية التحليل لأوضاع المرأة الريفية الفقيرة المرتبطة بالصحة والتعليم وأوضاعها فى سوق العمل.

وتناول المبحث الرابع تحليل ديناميات الاستبعاد الاجتماعى وتأنيث الفقر فى القرية المصرية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات - التى تكشف عن طبيعة العلاقة بين تأنيث الفقر وعمليات الاستبعاد الاجتماعى - وتحددت فى الإنتاج، والاستهلاك، التفاعل الاجتماعى والمشاركة مع الآخرين بالقرية. وعرض المبحث الخامس للنتائج العامة للدراسة ومحاولة تفسيرها فى ضوء علاقتها بأهداف البحث ودلالاتها النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول - موضوع البحث وأهميته وأهدافه :

يتحدد موضوع البحث فى: تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعى والتمكين: دراسة استطلاعية لأوضاع المرأة الريفية فى مصر.

١ - موضوع البحث فى سياق التراث والدراسات السابقة:

إن تناولنا لموضوع البحث فى سياق التراث والدراسات السابقة ينقسم إلى محورين الأول: يعنى بتناول تحليل الأوضاع البنائية المتعلقة بالصحة والمرض والتعليم، وفرص التحاق المرأة الفقيرة بسوق العمل وعلاقتها بتأنيث الفقر. والمحور الثانى: يهتم بتناول الاستبعاد الاجتماعى وعلاقته بتأنيث الفقر من خلال بعض المؤشرات المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك والتفاعل الاجتماعى والمشاركة مع الآخرين فى المجتمع.

أ- الأوضاع البنائية وتأنيث الفقر:

تستند عملية تحليل الأوضاع البنائية المرتبطة بتأنيث الفقر إلى بعض المؤشرات منها أوضاع الصحة والمرض والتعليم، وفرص التحاق النساء الفقيرات بسوق العمل.

• الأوضاع الصحية للمرأة الفقيرة :

وهنا، يمكن الإشارة إلى ما يوجد من تباين فى الأوضاع الصحية بين سكان المجتمعات المتقدمة وغيرهم من سكان المجتمعات النامية، وذلك نظراً لتباين الأوضاع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بين هذه المجتمعات. وبالتالى فإنه عند النظر إلى تحليل الأوضاع الصحية للنساء الفقيرات من بين سكان المجتمعات النامية يتضح لنا انخفاض المستوى الصحى لهن. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الزواج المبكر، وسوء التغذية، ونقص الوعى الصحى. فضلاً عن تأثير عوامل اجتماعية تساهم فى التأثير السلبى على صحة النساء الفقيرات ومن ثم إصابتهن بالأمراض ومنها انخفاض المكانة الاجتماعية للأنثى، ونوع منطقة الإقامة وخصائصها من حيث النظافة وما يتوفر فيها من خدمات صحية، هذا بالإضافة إلى الخلفية العرقية، ونوع الجنس. علاوة على الفقر بأشكاله ومظاهره المتنوعة.

وحول نوعية الأمراض المنتشرة بين النساء الفقيرات من سكان المجتمعات النامية تشير الإحصاءات إلى وفاة ٥٠٠ ألف امرأة عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة للمضاعفات المصاحبة للحمل والإصابة بمرض الإيدز بين النساء الفقيرات فى أفريقيا، والهند، والصين، وروسيا. علاوة على، انتشار مرض الدرن الرئوى وبعض الأمراض المعدية وأمراض القلب والأوعية الدموية وهشاشة العظام(٧).

كما تشير الإحصاءات المرتبطة بالصحة والمرض إلى أنه فى عام ٢٠٠٤ كان العمر المتوقع لحياة الفرد فى اليابان يصل إلى ٨٠ عاماً، فى حين كان العمر المتوقع للحياة فى أفريقيا جنوب الصحراء قد وصل إلى ٥٠ عاماً. وأن نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر فى جنوب شرق آسيا بلغت ٧٠% فى حين أنها انخفضت فى الدول الإسكندنافية إلى أقل من عشرة فى الألف(٨).

أما عن الخدمات الصحية التى تتاح للفقراء عامة والمرأة الفقيرة خاصة، تؤكد نتائج إحدى الدراسات العالمية على أن الفقراء هم الذين يتحملون تكاليف بعض الخدمات الصحية، وهم الذين يفتقرون إلى المال اللازم للحفاظ على الصحة والعلاج من الأمراض. خاصة فى ظل فشل نظام التأمين الصحى لدى البعض وغيابه لدى البعض الآخر. وبالتالى فإن ما يقدم من خدمات صحية

على المستوى الرسمى فى هذه المجتمعات النامية نجدها تخذل الفقراء ليس بسبب الافتقار إلى معرفة طرق الوقاية من الأمراض وعلاجها فقط، ولكن نظراً لقصور فاعلية العلاقات الخاصة بخضوع المسئولين لعملية الحساب والمساءلة عن التقصير، وعدم الاهتمام بالمرضى الفقراء، وضعف فاعلية الخدمات الصحية المقدمة لهم، بالإضافة إلى صعوبة المراقبة والإشراف على أداء العاملين فى قطاع الخدمات الصحية. علاوة على ما يوجد من تمييز فى ضوء النوع الاجتماعى بين سكان المجتمعات النامية فى فرص الاستفادة من الخدمات الصحية والعلاج من الأمراض(٩).

وهكذا نخلص مما سبق إلى التأكيد على أن المرأة الفقيرة فى معظم دول العالم بصفة عامة والنامية منها بخاصة تعانى من اعتلال الصحة والإصابة بالأمراض وذلك نظراً لما تعانيه من الفقر، والتمييز الاجتماعى بين الذكور والإناث فى العلاج من الأمراض وما يصاحب ذلك من الاستبعاد الاجتماعى لها فى الاستفادة من بعض الفرص المتاحة فى الخدمات الصحية التى تساعدها فى العلاج من الأمراض وتعمل على تعزيز الصحة الجيدة لها.

• الأوضاع التعليمية للمرأة الفقيرة:

وعند تناول الأوضاع التعليمية للنساء الفقيرات تجدر الإشارة إلى أن التعليم فى القرن الحادى والعشرين يعد أحد آليات التنمية البشرية من ناحية، ومن ناحية أخرى ينظر إليه على أنه يعد استثماراً فى رأس المال البشرى حيث أن التعليم يساعد المرأة على تنمية ذاتها وتطوير قدراتها ومهاراتها وزيادة مواردها والوصول بطاقتها الإنتاجية إلى أقصى حد لها.

كما يعد التعليم أحد حقوق الإنسان، وشرطاً من شروط تحسين نوعية الحياة الإنسانية وتؤكد عليه التشريعات والمؤتمرات الدولية، وبخاصة فى محاولة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ومنحها حقوقاً مساوية للرجل فى معظم مجالات الحياة الإنسانية(١٠).

وعند النظر إلى الإحصاءات المنشورة عام ٢٠٠٠م المرتبطة بالوضع التعليمى للمرأة على مستوى المجتمعات النامية يتضح لنا أن معدلات الالتحاق لدى الجنسين تكاد تكون متساوية فى البرازيل وأندونيسيا وكينيا ومدغشقر والفلبين وزامبيا. وأن الفجوة بين الجنسين فى التعليم تكون منخفضة بين أغنى العائلات فى حين انها ترتفع بين أفقر الأسر والعائلات، وينطبق ذلك على الهند ومصر وغيرهما من البلدان النامية. حيث تبلغ نسبة الفجوة بين الذكور

والإناث فى الأسر الهندية الغنية ٤،٧% فى مقابل تزايدها بين الأسر الفقيرة إلى ١١%. فضلاً عن ذلك، تكشف البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠١ عن تعميق فجوة النوع الاجتماعى فى معدلات الالتحاق بالتعليم فى باكستان ونيبال حيث وصلت إلى أكثر من ٢٠% فى حين أنها تنخفض فى دول المغرب العربى إلى ١٨%[١١].

كما تشير نتائج الدراسات السابقة عن التعليم فى المجتمع المصرى وكما تعبر عنها الإحصاءات إلى أن نسبة الاستيعاب فى المحافظات الحضرية وصلت إلى ٩٣,١% فى عام ١٩٩٠، وفى محافظات وجه بحرى بلغت ٨٤،٤%، وفى محافظات الحدود بلغت ٧٤،٧% فى حين كانت فى محافظات وجه قبلى لم تتجاوز ٦٧,١%. وأثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر تشير البيانات الإحصائية لعام ١٩٩٦ أن نسبة الاستيعاب فى الابتدائى بلغت حوالى ١٠٥% منهم ٩٩% إناث و٦,٧% باقى للإعادة. والإعدادى ٨٣,٣% منهم ٧٨,٦% إناث والباقى للإعادة ٩,٩%. أما فى المرحلة الثانوية جاءت النسب فى حدود ٤٦,٩% منهم ٤٤,١% إناث و٣,٧% باقى للإعادة. وفى التعليم الجامعى بلغت النسبة ٢٢,٦% منهم ١٧,٨% إناث وذلك طبقاً لبيانات عام ١٩٩٧.

وبالنظر إلى معدلات التسرب للتلاميذ من المدارس بالريف المصرى كما تكشف عنه البيانات الإحصائية لعام ١٩٩٥ يتضح لنا أن نسبة التسرب فى الصف الأول الابتدائى وصلت إلى ٢,٦% وفى الصف الخامس الابتدائى بلغت ٥,٩%، وفى الصف الأول الإعدادى بلغت ١,٩٢% وفى الصف الثانى الإعدادى بلغت ٧,٨٦%، كما أوضحت دراسة اخرى أن نسب التسرب وصلت إلى ٢٥,١% من إجمالى الأطفال فى سن الإلزام بالقرى المصرية[١٢].

وفى ضوء هذه البيانات الإحصائية السابقة وما تكشف عنه من دلالات يتضح أن ارتفاع معدلات التسرب للتلاميذ من التعليم فى المدارس الريفية يرجع لأسباب يتعلق بعضها بالفقر، والاعتماد على عمالة الأطفال من ناحية، ومن ناحية اخرى يرجع التسرب إلى بعد المدرسة عن أماكن التجمعات السكنية وانخفاض العائد المادى من التعليم فى الوقت الذى ترتفع فيه التكلفة المادية لمتطلبات التعليم، بالإضافة إلى عدم ملاءمة المناهج الدراسية لطبيعة وخصائص البيئة الريفية وغيرها من محافظات الحدود التى لوحظ فيها تزايد التسرب للتلاميذ

من المدارس. كما يتعلق بعضها الآخر بعدم صلاحية ٤٠% من المدارس الحكومية، وخلوها من المرافق الصحية والرياضية بالإضافة إلى تزايد كثافة التلاميذ بالفصول الدراسية ومن ثم أصبحت المدارس طاردة للتلاميذ وبخاصة فى المجتمع الريفى[١٣].

وتعتبر مشكلة الأمية فى المجتمع المصرى من أهم المشكلات التى تمثل تحدياً للتنمية البشرية، وهى ترتبط بالتسرب من التعليم من ناحية، ومن ناحية أخرى نجدها ترتبط بالفقر بكل أشكاله ومظاهره كما يعبر عنها الجدول التالى الذى يوضح الارتباط بين معدلات الفقر والأمية فى مصر لعام ٢٠٠٥م[١٤].

المحافظات	النسبة المئوية للفقر	النسبة المئوية للأمية بين الذكور	النسبة المئوية للأمية بين الإناث
محافظات الوجه القبلى	٣٤,٠	٤٣,٢	٥١,٨
محافظات الوجه البحرى	١٣,٩	٣٥,١	٤٤,١
المحافظات الحضرية	٦,٢	١٩,٢	٣١,١
محافظات الحدود	٥,٣	٢٩,٧	٤٠,٠
المعدلات على مستوى مصر	٢,٢	٣٤,٣	٤٤,٨

وبالتالى عند النظر للبيانات الإحصائية فى هذا الجدول السابق يتضح لنا وجود ارتباط قوى بين الأمية والفقر ومن ثم نجد أن الأمية ترتفع فى المحافظات الفقيرة فى وجه قبلى ثم يليها فى الترتيب محافظات وجه بحرى ثم محافظات الحدود. وهى بصفة عامة أيضاً ترتفع فى المحافظات الريفية وتنخفض فى المحافظات الحضرية نظراً لاختلاف معدلات الفقر بين هذه المحافظات المصرية.

علاوة على ما سبق، يبلغ حجم مشكلة الأمية الأبجدية فى مصر ما بين ٢٦ و٣٠ مليون أمى من الذكور والإناث وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٧[١٥]. إلا أنه يلاحظ وجود فجوة

النوع الاجتماعى فى الأمية ومن ثم نجدها ترتفع بين الإناث فى حين أنها تنخفض بين الـذكور. ويرجع ذلك إلى ما يوجد من تمييز اجتماعى وبخاصة فى الريف فيما يتعلـق بتفـضيل تعلـيم الذكور وإهمال تعليم الإناث فى المجتمع الريفى عامة وبخاصة بين الأسر الفقيرة فى القرية المصرية لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية(١٦).

• أوضاع المرأة الفقيرة فى سوق العمل:

وعند تناول أوضاع النساء الفقيرات فى سوق العمل. تجدر الإشـارة إلى الـتغيرات العديدة التى شهدتها أسواق العمل ورصدتها إحدى الدراسات السابقة حول عولمة الأسـواق. حيث بدت ملامح التغيرات فى أسواق العمل تتضح آثارها على تغير مفهوم العمل ومكانـه، ومجاله، وخصائص قوة العمل، ومتطلبات التحاق العمالة بأسواق العمل وغيرها من تغـيرات ترجع بطبيعة الحال إلى التغيرات السريعة والمتلاحقة التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى وجسدتها ظاهرة العولمة بمظاهرها المتعددة، بالإضافة إلى ثورة الاتصالات وتطـور تكنولوجيـا المعلومات.

وتمثلت بعض مظاهر هذه التغيرات بوضوح فى تغير مفهوم العمل وبالتالى اختفى مفهوم الوظيفة أو العمل الدائم مدى الحياة، وظهر العمل المؤقت لساعات محدودة من اليوم، وظهـر العمل بعقد، وكذلك ظهر العمل من الباطن. بالإضافة إلى ذلك لم يعد المصنع أو المؤسسة هو المكان الذى يتجمع فيه كل من يعمل بل ظهر العمل عن بعد، والعمل فى المنزل لصالح بعـض المؤسسات والشركات سواء داخل حدود الوطن أو خارجه(١٧).

علاوة على ذلك، اضحت متطلبات الدخول لأسواق العمل تتخطى حـدود المؤهـل الدراسى نحو زيادة الطلب على المهارات والقدرات ومعرفة استخدام الحاسب الآلى، وإتقان بعض اللغات الأجنبية ... الخ، كما حدث تغير فى هيكل قوة العمل وخـصائص العـاملين أنفسهم، وتغيرت العلاقة بين العمال والإنتاج، وتزايد الإقبال فى أسواق العمل على العمالة ذات الأجر المنخفض، وعلى الفئات المهنية والفنية الأكثر درايـة باسـتخدام تكنولوجيـا المعلومات المتطورة فى مجالات العمل والإنتاج والخدمات. وأخيراً، حدثت تغيرات جذرية فى مفهوم حراك العمل Labour Mobility وبالتالى أصبح بسهولة إمكانية تحرك العامل من

عمل إلى آخر سواء داخل حدود وطنه أو خارجها بين دول العالم عبر فضاء الاتصال الإلكترونى[١٨].

كما تجسدت إحدى التغيرات الهامة التى صاحبت التغيرات الاقتصادية فى المجتمع المعاصر وشهدتها أسواق العمل ظهور ما يعرف باسم "تأنيث العمل"، وهى ظاهرة تشير إلى تعويض عمالة الرجال بعمالة الإناث[١٩]. مما أدى إلى تزايد الإقبال على عمل المرأة فى كل من دول الشمال والجنوب للقيام بأعمال متنوعة وفى مجالات الإنتاج والخدمات والبيع ... الخ. وظهر هذا واضحاً فى تزايد إقبال الشركات متعددة الجنسيات على تشغيل المرأة بأجور منخفضة ولساعات عمل طويلة بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح[٢٠]. علاوة على، تزايد الإقبال على عمالة المرأة الفقيرة من بعض الدول المصدرة لها مثل سيرلانكا، والهند، الفلبين، مصر وبعض دول شرق أوربا التى تهاجر إلى دول الخليج العربى وغيرها فى شكل خادمات وعاملات نظافة وغيرها من أعمال أخرى تقوم بها مقابل أجور زهيدة، فأصبحت المرأة الفقيرة مادة خام تتشكل بحسب إرادة الشخص أو الدولة المستقبلة لها وغيرها من المؤسسات والشركات العالمية ومن هنا ظهر ما يُعرف باسم "تأنيث الهجرة"[٢١].

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن تزايد الإقبال على عمل المرأة كان فى مجمله زيادة كمية وليست كيفية، وأن معظم الأعمال التى تقوم بها المرأة تتقاضى عنها أجوراً منخفضة عند مقارنتها بأجور الرجل، علاوة على أنها أعمال تستنزف طاقتها ومجهوداتها وتتعرض فيها للاستغلال ويفتقر معظمها إلى الضمانات الصحية والاجتماعية، ومع تقدم عمرها تصبح عرضه لفقدان العمل والتعرض لمخاطر البطالة والفقر[٢٢]. ومن ثم يمكن القول بأن العولمة فى مظهرها الاقتصادى أصبحت تتغذى بالمرأة الفقيرة فى كل دول العالم نظراً لانخفاض أجرها، فضلاً عن تعامل الليبرالية المتوحشة مع المرأة الفقيرة كسلعة تباع وتشترى فى أسواق العمل والجسد وفى مجال الإعلان عن السلع والمنتجات وتسويقها وفى مجال الترفيه بمختلف اشكاله على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وفى الواقع، تعتبر مشاركة المرأة المصرية فى أنشطة الاقتصاد الرسمى موزعه بحسب نوع القطاع من أهم المعالم التى تحدد حجم مشاركتها فى سوق العمل. حيث يشير بحث العمالة

بالعينة إلى أن حجم مشاركة المرأة فى الأعمال الحكومية لعام ١٩٩٩ وصل إلى ٣٣%. وأن مشاركتها فى القطاع العام بلغت ١٢%. أما فى القطاع الخاص تصل مشاركة المرأة إلى ١٧%. ومن ثم يتضح انخفاض مشاركة المرأة فى أنشطة القطاع الرسمى عند مقارنتها بمشاركة الرجل من جانب وعند مقارنتها بحجم تواجد المرأة فى المجتمع المصرى وذلك من جانب آخر(٢٣).

كما تجمع عدد من الدراسات على تواجد أغلب النساء الفقيرات اللاتى يعملن فى أنشطة الاقتصاد غير الرسمى ومن ثم يتزايد أعدادهن بصفة مستمرة نظراً لحرمانهم من الاستفادة بما يتاح من فرص للعمل فى القطاع الرسمى ومن ثم يتم استبعادهن منها وذلك لأسباب بعضها ذاتية والأخرى موضوعية، وبالتالى يتزايد تواجدهن داخل أنشطة الاقتصاد غير الرسمى، وهى فى معظمها أعمال بسيطة ومؤقتة وهامشية ومنخفضة الدخل. ورغم كل هذه السلبيات التى تنعكس آثارها الواضحة على الأوضاع الاقتصادية للمرأة إلا أن الالتحاق بهذه الأعمال يعد ضرورة حتمية تفرضها متطلبات البقاء على قيد الحياة لها ولمعيشة أسرتها(٢٤).

كما أوضحت نتائج دراسة حديثة أن المرأة الريفية الفقيرة تمثل جزءاً كبيراً من العمالة الموجودة فيما يعرف حالياً بإسم "المزارع الاستثمارية" التى يعمل فيها عدد كبير من النساء فى زراعة الأرض وجنى المحصول والتصنيع الزراعى، وتجهيز بعض الوجبات لزوار هذه المزارع. وهى بصفة عامة تعتبر مزارع سياحية واستثمارية فى آن واحد ظهرت حديثاً فى ظل العولمة الاقتصادية. تهدف إلى جذب الزائرين الذين يفدون لقضاء عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة الأجازة من العمل، وتذهب النساء إليها صباحاً فى سيارات أجرة وجدت لهذا الغرض وتعود منها بعد انتهاء عملها فى مساء نفس اليوم، وتتعرض الفتيات فيها للإستغلال والتحرش الجنسى، والمعاناة الجسدية وانخفاض الأجر، وغيرها من مخاطر صحية(٢٥).

وهكذا يأخذ ضعف أوضاع النساء فى أسواق العمل أشكالاً متعددة منها انخفاض دخلهن من العمل، وإنفاقه على رعاية أسرهن، وخضوعهن لتأثير العادات والتقاليد والالتزام بأدوارهن التقليدية داخل المنزل إلى جانب عملهن خارجه. واتجاه عدد كبير منهن إلى العمل فى أنشطة الاقتصاد غير الرسمى ذات العمل غير الدائم، والهامشى، والأجر المنخفض، وتزايد

احتمالات التعرض للبطالة، بل والتضحية بعمل المرأة أحياناً مقابل استمرار تشغيل الرجل وتفضيله عليها مما يساهم فى زيادة تعرضها لمخاطر البطالة والفقر [٢٦].

فضلاً عما سبق، نجد هناك بعض العوامل الأخرى التى تؤثر فى انخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل، منها ارتفاع معدل الأمية بين الإناث، وانحصارهن فى أنواع معينة من التعليم الفنى التجارى والزراعى، وعدم استفادتهن من فرص العمل فى المجال الزراعى والصناعى، هذا بالإضافة إلى عجز القطاع الرسمى عن استيعاب المرأة وتوفير فرص عمل لها. فضلاً عن، الخصخصة التى أدت إلى انخفاض العمالة وتسريح عدد كبير منها مما عرض المرأة للبطالة، فضلاً عن تغير متطلبات وشروط الالتحاق بأسواق العمل. وارتباط المرأة بدورها فى القيام بالأعمال المنزلية، وإنجاب الأطفال. فضلاً عن تغير متطلبات الالتحاق بأسواق العمل. كل هذا يساهم فى انخفاض معدلات تواجدها فى سوق العمل [٢٧].

ب- الاستبعاد الاجتماعى وتأنيث الفقر:

وهنا تجدر الإشارة إلى ما تشير إليه نتائج إحدى الدراسات من تعدد عمليات الاستبعاد الاجتماعى التى تؤدى إلى الفقر، والنظر إلى العوامل المؤدية للفقر على أنها تعتبر فى الأساس بمثابة عمليات من الاستبعاد الاجتماعى التى تحول دون وصول الفقراء إلى الموارد وغيرها من العمليات التى تمكنهم من الحصول على مصدر دائم للرزق وتحسين مستوى المعيشة. هذا بالإضافة إلى حرمانهم من فرص العمل، واستبعادهم من فرص التعليم الجيد، والمحافظة على الصحة والعلاج من الأمراض ... الخ. ومن ثم توضح شواهد عديدة على وجود علاقة وثيقة بين الفقر والاستبعاد الاجتماعى.

وفى الواقع، تشير بعض الحقائق الملموسة التى تبرزها العديد من الدراسات وترصدها التقارير المحلية والعالمية إلى كثرة الوثائق والهيئات والمؤسسات الدولية التى تناقش استبعاد الفقراء وعدم تمكينهم من حيازة الأرض والمسكن ورأس المال وغيرها من الموارد الطبيعية بالإضافة إلى حرمانهم من فرص التعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من ذلك تؤكد حقائق الواقع المعاش وجود استبعاد شبه منظم للفقراء من جانب المؤسسات الرسمية للدول التى يعتمد معظمها على سياسات الاقتصاد الرأسمالى الحر. حيث تسهم قوانين هذه الدول ولوائح العديد

من مؤسساتها على استبعاد الفقراء من العمل فى أنشطة الاقتصاد الرسمى؛ وبالتالى تلجأ معظم النساء الفقيرات إلى الانخراط فى أنشطة الاقتصاد غير الرسمى باعتبارها تمثل أحد مظاهر الاستبعاد الاجتماعى(٢٨).

كما تشير دراسة للبنك الدولى بعنوان: أصوات الفقراء صيحة للتغيير ٢٠٠٢م. التى أجريت على عدد كبير من الدول النامية إلى أن الاستبعاد الاجتماعى على أساس النوع الاجتماعى لا يزال منتشراً ومتأصلاً بين معظم سكان المجتمعات النامية ومن بينها مصر. وذلك على الرغم من تغيير وتعديل بعض التشريعات فيها. ويكون هذا أكثر وضوحاً فى توزيع الأدوار على أساس النوع الاجتماعى على مستوى كل من الأسرة والمجتمع. فضلاً عن، عدم المساواة بين الذكور والإناث فى الاستفادة من الفرص المتاحة وعدم تمكين النساء الفقيرات من الوصول إلى الخدمات وصعوبة توفير مصادر للدخل والرزق. علاوة على ذلك مازال ينظر للرجال على أنهم صانعو القرارات الهامة والرئيسية فى إدارة شئون المجتمع، وذلك فى مقابل ما يوجد من تهميش واستبعاد اجتماعى للنساء عامة، والفقيرات منهن خاصة من دوائر وعمليات صنع القرار أو حتى المشاركة فى مناقشته أو فى التخطيط وإدارة شئون المجتمع(٢٩).

علاوة على ما سبق، تؤكد دراسة د. مجدى سعيد: تجربة بنك الفقراء. إلى أن الاستبعاد الاجتماعى للفقراء يرجع إلى افتقارهم للقدرات والمهارات التى أصبحت تتطلبها منهم معظم مجالات الحياة الإنسانية المعاصرة، وبالتالى يصبحون عاجزين عن زيادة دخولهم وتوفير مستوى معيشى مناسب ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ارتباطه بالسياق المجتمعى الذى يعيشون فيه من جانب، وهو من جانب آخر يرجع إلى غياب دور الدولة وعدم مساهمتها أو حتى تنظيمها وإشرافها على تدريب الفقراء لاكتساب القدرات وتنمية ما يكتشف لديهم من مهارات لتحسين أوضاعهم الحياتية أو المعيشية بصفة عامة، وبالتالى يعد هذا من بين الأسباب التى تزيد من تهميشهم وتسهم فى الاستبعاد الاجتماعى لهم(٣٠).

وفى ضوء ما سبق، نحاول فى هذا الصدد التركيز على تناول تحليل العلاقة بين تأنيث الفقر والاستبعاد الاجتماعى من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك والتفاعل الاجتماعى والمشاركة للآخرين وذلك على النحو التالى:

على مستوى الإنتاج وتملك أدواته : تؤكد دراسة "محمد فايز فرحات" حول الآثار الاقتصادية للفقر فى الوطن العربى ٢٠٠٥م على أنه تم استبعاد الفقراء من المشاركة فى العملية الإنتاجية فى ظل سياسات الاقتصاد الرأسمالى الحر التى اتبعتها معظم الدول العربية وخاصة المجتمع المصرى بالإضافة إلى حرمانهم من الوصول إلى عناصر الإنتاج منها المعرفة والمهارة وحيازة التكنولوجيا، ورؤوس الأموال، وملكية الأراضى الزراعية وما يتطلبه العمل فيها من حيازة التكنولوجيا الزراعية، وحرمانهم من الوصول إلى مصادر الائتمان ... الخ. مما أدى بدوره إلى ضعف مشاركتهم فى الإنتاج زراعى كان أو صناعى وكذلك ضعف مشاركتهم فى عملية إنتاج الأفكار وبناء القدرات وتنمية المهارات.

كما تظهر بوضوح الآثار السلبية لذلك فى اتساع حجم الفئات الفقيرة داخل المجتمع، ومن ثم تزايد انتشار الفقر والتهميش الاجتماعى للفقراء، كما يأخذ الاستبعاد الاجتماعى للفقراء "أبعاداً هيكلية ومؤسسية" تمثل بعضها فى وجود قيود قانونية، وإدارية أمام وصول الفقراء إلى بعض الفرص المتاحة كالحصول على قروض من المؤسسات المالية، بالإضافة إلى حرمانهم من فرص الالتحاق بالعمل فى الأنشطة الاقتصادية الرسمية داخل مؤسسات الدولة. فى مقابل تزايد وجودهم داخل أنشطة الاقتصاد غير الرسمى[٣١]. علاوة على ذلك، تشير إحدى نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى انعدام ملكية الفقراء للأصول والعقارات وأن الأجور تشكل حوالى ٤٤,٤% من إجمالى مصادر دخل الفقراء[٣٢]. بالإضافة إلى صعوبة تمكينهم من تملك الأراضى الزراعية وغيرها من أدوات وعناصر الإنتاج الزراعى بصفة خاصة.

وعن استهلاك المرأة الفقيرة، فإن الإحصاءات المنشورة لعام ٢٠٠٠م تشير إلى وجود ما يزيد على بليون نسمة من سكان العالم مازالوا يعانون الحرمان من الاستهلاك للسلع والمنتجات اللازمة لإشباع حاجاتهم الضرورية للمأكل والمشرب والملبس والمسكن ... الخ. وأنه من بين ٤,٤ بليون شخص يعيشون فى الدول النامية يفتقر حوالى ٦٠% منهم إلى المسكن الآمن والمزود بمرافق الصرف الصحى، وذلك على الرغم من تلك المكاسب المادية التى تتجسد فى التقدم الاقتصادى والتطور التكنولوجى الذى شهدته البشرية على المستوى العالمى خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحالى[٣٣].

كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦م إلى ان ما يقرب من ثلث سكان المجتمعات النامية لا يتوفر لديهم ما يحتاجون إلى استهلاكه من مياه الشرب النقية. حيث أن الحد الأدنى اللازم للوفاء باحتياجات الفرد من استهلاك المياه تبلغ حوالى ٢٠ لتراً يومياً، فى حين يوجد حوالى ٦,١ بليون شخص من سكان العالم النامى يفتقرون إلى مصدر دائم للحصول على المياه النقية والنظيفة التى تصلح للاستهلاك الآدمى. لأن معظم الفقراء من سكان هذه المجتمعات النامية يستهلكون حوالى ٥ لترات يومياً وهذا يمثل كمية بسيطة جداً عند مقارنتها بما يستهلكه الفرد من سكان المجتمعات المتقدمة. كما تبدو المشكلة اكثر خطورة بين السكان الريفيين بالمجتمعات النامية حيث يتحملن السيدات الريفيات مسئولية جلب المياه من مصادر بعيدة عن مكان إقامة الأسرة التى لا يتوفر فيها مصدر دائم للإمداد بالمياه النقية، ونخلص مما سبق إلى وجود ارتباط واضح بين القوة الاقتصادية والحصول على المياه النظيفة، وبالتالى فإن الثروة التى تتوفر لدى الأغنياء تساعدهم فى توفير المياه والصرف الصحى والعكس صحيح بالنسبة للفقراء(٣٤).

وعند عقد مقارنة بين استهلاك سكان المجتمعات المتقدمة مع استهلاك غيرهم من سكان المجتمعات النامية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات توضح الإحصاءات لعام ٢٠٠٦م أن ٤٠% من أجهزة الكمبيوتر على مستوى العالم توجد فى أمريكا، وأن واحداً من بين ٣٠٠ أفريقى يمتلك خطاً هاتفياً. فى حين أن ثلث الشباب فى ثمانى بلدان غنية يمتلكون هواتف محمولة وهم فى سن العشرينات. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ١٠٠% فى الدول الاسكندنافية، وبالتالى فإن أربعة أخماس ممن يمتلكون الهواتف المحمولة على المستوى العالمى هم من سكان المجتمعات المتقدمة. ويتضح أن لدى سكان بنجلاديش يوجد خط هاتف واحد لكل ٢٧٥ فرد، وأن ٩٠% من قرى بنجلاديش البالغ عددها ٨٦ ألف قرية ليس لديها أى وسيلة للوصول إلى خدمة الهاتف على الإطلاق(٣٥).

علاوة على ذلك، نجد أن معدل الاستهلاك لأجهزة الكمبيوتر فى الدول المتقدمة يبلغ ٣١٥ جهاز لكل ألف فرد فى حين يكون عدد الأجهزة فى افريقيا جنوب الصحراء هو أقل من الواحد الصحيح لكل ألف فرد. ويلاحظ تزايد مستخدمى الإنترنت خلال العقد الماضى من ٤٠٠ مليون نسمة إلى مليار مستخدم على المستوى العالمى حيث يبلغ نصيب الدول المتقدمة

حوالى ٨٠% فى حين أن نصيب سكان أفريقيا جنوب الصحراء أقل من ١%[٣٦].

ومما هو جدير بالإشارة إليه تؤكد إحدى الدراسات التى أجريت على ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى على أن للفقراء نمطاً استهلاكياً مغايراً لاستهلاك غيرهم من الشرائح الطبقية العليا فى المجتمع. حيث يميل الفقراء إلى الانفاق أكثر من غيرهم على السلع والمنتجات الغذائية دون تنظيم أو ترتيب أو حتى مراعاة للدخل، ولا يتوفر لديهم فرصة للادخار والاستثمار نظراً لانخفاض دخلهم من جانب وعدم انتظامه واستمراره من جانب آخر، وبالتالى يحرصون على ان يعيشوا حياتهم يوم بيوم أو لحظة بلحظة. دون الاهتمام كثيراً بالتفكير فى المستقبل. فضلاً عن ذلك نجد ان نمط استهلاك هؤلاء الفقراء للسلع والمنتجات الاستهلاكية والخدمية يتسم بالاندفاع أحياناً، وفى أحيانٍ اخرى يوصف بأنه تعويضى وذلك تعويضاً عما تعرضوا له من حرمان فى إشباع لحاجاتهم لفترة من الزمن نتيجة لتدهور وتدنى أوضاعهم المادية والمعيشية بصفة عامة. كما يتسم أيضاً بالتركيز فى الاستهلاك على الكم دون مراعاة للكيف أو التنوع وذلك نظراً لانخفاض المستوى الثقافى وانتشار الأمية من جانب. علاوة على انخفاض الدخل من جانب آخر[٣٧].

وتشير نتائج إحدى الدراسات إلى أن قائمة استهلاك الأسر الفقيرة فى الريف المصرى تمتد إلى مجالات متنوعة يمكن ترتيبها بحسب أهميتها حيث يأتى الإنفاق على الطعام والشراب فى المقدمة وذلك بنسبة ٥٥,٤٠% ثم الإنفاق على المسكن ومستلزماته بواقع ١٠،٨٠% ثم الإنفاق على الملابس وذلك بنسبة ٨,٣٤% ثم الإنفاق على الأثاث بنسبة ٣,٩٣% ثم الصحة بواقع ٣,٤٥% ثم الإنفاق على التعليم بواقع ٣,١٧%. وهكذا يتعاظم إنفاق الأسر الريفية الفقيرة على الغذاء نسبة إلى إجمالى الإنفاق، وبالتالى فإنه كلما انخفض مستوى معيشة الفقراء ارتفعت نسبة الإنفاق لديهم على الطعام والشراب والعكس بالعكس[٣٨].

أما عن مؤشر التفاعل الاجتماعى ومشاركة المرأة الفقيرة مع غيرها فى المجتمع، تؤكد نتائج إحدى الدراسات على أن الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الفقيرة يرجع لأسباب عديدة ويتم بصور واشكال كثيرة حيث يعتبر الجهل ببعض المفردات اللغوية وكيفية استخدامها أو عدم

الطلاقة فى الحديث بها أحد أسباب الاستبعاد ويشترك فى ذلك معظم مجموعات الأقلية فى جميع أنحاء العالم حيث تستبعدهم الأغلبية من السكان بسبب اللهجة أو اللغة كما يحدث فى بوليفيا. كما أن النساء لا تشترك فى معظم الأنشطة العامة فى المجتمع لأنهن يشعرن بالحرج عند الكلام بلغتهن الوطنية "الكويشوا".

كما يعد الحرمان من التعليم أحد اسباب الاستبعاد الاجتماعى ويؤثر على غياب التكامل الاجتماعى بين جماعات المجتمع المحلى، كما أشارت إلى هذا نتائج إحدى دراسات البنك الدولى فى عدد من البلدان النامية ومنها مصر. حيث اتضح استبعاد أبناء الفقراء من الالتحاق بالمدارس العامة ومن الحصول على الخدمة التعليمية المتطورة والجيدة نظراً لعدم توفر أماكن لهم، وعدم توفر المقدرة الاقتصادية لآبائهم، علاوة على ذلك، يعتبر الفقر أحد أسباب الرفض الاجتماعى والعزلة، وعدم تكامل واندماج الفقراء مع الأغنياء، وغالباً ما يتخذ الرفض صور الإهمال والتهميش أحياناً، والإحساس بالوحدة والعزلة عن الآخرين أحياناً اخرى وما يصاحب ذلك من أحساس بتدنى الذات والقسوة، والمعاناة النفسية من الآخرين، وفقدان الإحساس بالترابط الاجتماعى والعلاقات الحميمية(٣٩).

وتؤكد نتائج إحدى الدراسات التى أجريت على فقراء القرية المصرية، على أن المرأة الريفية الفقيرة تعانى من الحرمان من المشاركة الاجتماعية لأسباب عديدة منها الأمية ونقص الوعى الاجتماعى أو تزييفه، والحرمان التاريخى للمرأة من المشاركة، بالإضافة إلى تأثير بعض العادات والتقاليد الريفية، فضلاً عن انخفاض المستوى الصحى وفقر الدخل والقدرات، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء بعض العوامل التى تحكم وتضبط عملية المشاركة فى القرية المصرية وهى: حيازة الثروة أو القوى الاقتصادية والتعليمية والانتماء العائلى والقرابى وامتداده بين الأجيال، وبالتالى فإن حائزى القوة بأشكالها الاقتصادية والسياسية والتعليمية هم أيضاً الذين يحتكرون المشاركة ويسيطرون على كل مجالاتها فى القرية المصرية مما يعنى انعدام فرص المشاركة أمام الفقراء بصفة عامة والإناث منهم بصفة خاصة(٤٠).

وأخيراً، يتضح لنا من خلال تناول تحليل الأوضاع البنائية (الصحة والتعليم والعمل) للمرأة الريفية الفقيرة أنها تسهم فى تكريس فقرها كما تنعكس آثارها السلبية على إستبعادها

اجتماعياً من مجالات أخرى من حياتها خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج والتفاعل والمشاركة الاجتماعية مع الآخرين، والحرمان من استهلاك السلع والمنتجات والخدمات وغيرها من الصور الذهنية. وفى هذا السياق يطرح البحث تساؤلاً: ما هو الحل لخروج المرأة الفقيرة من الفقر ومخاطره؟ ونجد الإجابة على هذا التساؤل فى مفهوم "تمكين المرأة" الذى ظهر فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين وارتبط استخدامه بالمرأة نظراً للمعاناة التاريخية التى تعرضت لها فى الماضى ومازالت تتعرض لها فى الحاضر متمثلة فى الفقر والتهميش والاستغلال والاستبعاد الاجتماعى لها ... الخ. والتى ساهمت فى رسم صورة سلبية لأدوارها وقدراتها ومهاراتها على مستوى المجتمع(٤١).

وتؤكد دراسة حديثة بعنوان: "التنمية فى عالم متغير" ٢٠٠٧م على أن تمكين المرأة يعد بمثابة "العملية التى تقود إلى التغيير ومن ثم فهى عملية تشارك فيها النساء فى السيطرة على حياتهن الخاصة من خلال معرفتهن بحقوقهن والمطالبة بها فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية وعلى كافة الأصعدة". مؤكدة فى ذلك على أهمية حقوق المواطنة للمرأة كإنسان بغض النظر عن النوع وغيره من مظاهر للتمييز الاجتماعى فى ضوء النوع الاجتماعى فى مجالات متنوعة من الحياة الإنسانية(٤٢).

وتشير التطورات المعاصرة فى استخدام مفهوم التمكين إلى أن المنظمات والهيئات الدولية تعتبره بمثابة عملية توسيع للفرص ونطاق الخيارات المتاحة أمام المرأة من أجل رفع مستوى إنتاجها وما يصاحبه من رفع مستوى معيشتها.

كما تبلورت استراتيجية التمكين منذ مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ حيث أشارت المادة "١٨١" إلى أن تحسين وضع المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً يعتبر عامل أساسى فى سبيل تكوين حكومة شفافة ومسئولة، وأن مشاركة المرأة تحقق توازن يعكس بشكل صحيح التكوين الطبيعى للمجتمع والذى من شأنه يسعى لتحقيق مبادئ الديمقراطية والأداء الكفء" (٤٣).

٢ - الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث :

أ - الأهميـــــــة النظريـــــــة :

١ - إنه فى ظل مجتمع المعلومات الذى تشهده البشرية حالياً أضحى رأس المال البشرى بخصائصه وملامحه الإيجابية (فى التعليم والصحة والتدريب والمهارات وما يتسم به من وعى ناضج وإرادة قوية ومشاركة فعالة) هو الوسيلة للاستثمار وجنى مزيد من الأرباح وتحقيق التراكمات المادية. لأن الصراع من أجل البقاء فى عالم اليوم سوف تحسم نتائجه لصالح الأكثر معرفة وإنتاجاً وإبداعاً، وبالتالى معايير التنمية فى المجتمع المعاصر أصبحت لا تتحدد فقط بنمو الثروة والتراكم الرأسمالى بل بإعداد الطاقات البشرية وتنمية مهاراتها وقدراتها. وبالتالى ترتبط قضية تأنيث الفقر بقضايا الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية البشرية عموماً.

٢ - إن النساء الفقيرات يتعرضن لقهر اجتماعى مزدوج. فإنهن من ناحية يتعرضن للحرمان والمعاناة من الفقر على مستوى الأسرة، ومن ناحية أخرى يمثلن جزءاً مما يتعرض له الفقراء جميعاً فى المجتمع المصرى من قهر واستغلال وحرمان متعدد الجوانب فى الصحة والتعليم ... الخ.

٣ - محاولة تسليط الضوء على تلك الطاقات البشرية المهمشة أحياناً والمعطلة أو المستبعدة اجتماعياً أحياناً أخرى.

ب - الأهميـــــــة التطبيقيـــــــة :

١ - إن المجتمع الريفى عانى كثيراً من الحرمان ولا يزال يحتاج للإمداد بالمزيد من الخدمات نظراً لاختلال التوازن فى الاهتمام بين الريف والحضر، والاهتمام بالمرأة الحضرية على حساب حرمان الريفية التى مازالت تعانى فيه من حرمان فى إشباع الحاجات الإنسانية.

٢ - كما تأتى أهمية الدراسة الراهنة فى أن المرأة تمثل نصف سكان المجتمع تقريباً. وتعتبر هى المسئولة عن إعداد ورعاية النصف الآخر. كما أن النساء الفقيرات فى الريف المصرى

يمثلن طاقة بشرية كبيرة لا يمكن الاستهانة بها نظراً لقيامهن بوظـائف وأدوار متعـددة داخل المترل وخارجه، ومع ذلك فإنهن لا ينلن التقدير الكافى فى المجتمع المصرى بعامـة والريفى منه بخاصة.

٣- الأهـــــداف والتســـــاؤلات :

تتحدد أهداف البحث وتساؤلاته على النحو التالى:

هدف أول: تسليط الضوء على الأوضاع البنائية التى تعيش فى ظلها النساء الفقـيرات فى القرية المصرية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما خصائص الأوضاع الصحية والتعليمية والمشاركة فى سوق العمل الـتى تعيش فى ظلها المرأة الريفية الفقيرة فى مصر؟
- كيف أسهمت هذه الأوضاع فى تزايد الفقر بين النساء فى القرية المصرية؟

هدف ثانى: الكشف عن ديناميات الاستبعاد الاجتماعى التى كرست أوضاع الفقـر بـين النساء فى القرية المصرية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما إسهام عمليات الاستبعاد الاجتماعى فى مجالات الإنتـاج والاسـتهلاك والتفاعل والمشاركة الاجتماعية فى زيادة فقر النساء فى القرية المصرية؟
- ما انعكاس الأوضاع البنائية (الصحية والتعليمية والاقتصادية) فى المجتمـع المصرى ككل على دعم العلاقة بين تأنيث الفقر والاسـتبعاد الاجتمـاعى للمرأة الريفية؟

هدف ثالث: طرح رؤية سوسيولوجية تسهم فى التخفيف من عمليات الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة وتعمل على تعزيز جهود تمكينها فى الحاضر والمستقبل؟

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما متطلبات تمكين المرأة الفقيرة فى القرية المصرية؟
- ما الآليات التى تساعد على تمكين النساء الفقيرات فى القرية المصرية وتخفف من استبعادهن اجتماعياً؟

المبحث الثانى - التوجه النظرى والمنهجى للبحث :

١ - التوجه النظرى :

يتحدد التوجه النظرى للبحث الراهن فى مدخلين نحاول التركيز فى تناولهما على بلورة بعض القضايا النظرية وتحديد المفاهيم المستخدمة فى البحث حتى يساعدنا ذلك فى عملية التوجيه والتحليل للعمل الميدانى من جانب وفى عملية تفسير النتائج المرتبطة بموضوع البحث من جانب آخر.

المدخل الأول - قضايا مدخل البنية والفعل ومفهومات تأنيث الفقر والاستبعاد الاجتماعى :

يرتبط مدخل البنية والفعل بأعمال عالم الاجتماع البريطانى "أنطونى جيدنز". حيث يرى أن المجتمع يتكون من عنصرين أساسيين هما البناء والفعل، وأنه من الخطأ التمييز بينهما نظراً لما يوجد بينهما من علاقة تفاعلية وأنهما يمثلان وجهان لعملة واحدة هى المجتمع(٤٤)، حيث يشير مفهوم "البنية" لديه إلى القواعد المتضمنة فى النشاط وتحكم كيفية استمرار الفعل ودوامه. ويتضمن مفهوم "الفعل" الإشارة إلى الممارسات الاجتماعية Social practices التى تشتمل على القواعد أو البناء(٤٥).

ويذهب "جيدنز" إلى أنه من الناحية التحليلية يمكن تفكيك الخصائص البنائية للممارسات إلى قواعد وموارد. وهكذا فإنه فى الوقت الذى تستحوذ فيه الجماعات المسيطرة على موارد أفضل تمكنها من ممارسة القوة والضبط وإخضاع الآخرين لمصلحتها فإن الجماعات الخاضعة تفتقر إلى الموارد التى تمكنها من مقاومة سيطرة الجماعات المهيمنة وإعادة توجيهها(٤٦).

وفى ضوء ما تقدم يمكن من خلال هذا المدخل النظر إلى تأنيث الفقر باعتباره بنية والاستبعاد الاجتماعى على أنه فعل وممارسة. وبالتالى معالجة تأنيث الفقر فى ضوء متغيرات منها الافتقار إلى القوة، وانحسار الموارد وفى مقابل ذلك التركيز على الأفعال والممارسات لعمليات الاستبعاد الاجتماعى التى تظهر فى مواقف متعددة منها الإنتاج والاستهلاك والتفاعل ... الخ. ونخلص من هذا المدخل إلى طرح بعض القضايا النظرية التالية:

١ - يسهم انحسار موارد الإنتاج وفرص العمل فى تأنيث الفقر فى القرية المصرية.

٢ - يؤدى الافتقار إلى القوة وفرص التعليم والصحة والمشاركة فى تأنيث الفقر فى القرية المصرية.

٣ - تؤثر عمليات التمييز واللامساواة وغياب تكافؤ الفرص للمرأة الريفية الفقيرة فى مجالات الإنتاج والمشاركة فى زيادة استبعادها اجتماعياً.

٤ - تؤثر ثقافة الاستهلاك والعزلة الاجتماعية للمرأة الريفية الفقيرة فى تزايد الاستبعاد الاجتماعى لها.

وفى ضوء ما سبق ينتهى البحث إلى أن التعريف الإجرائى لتأنيث الفقر يعنى الفقر الإنسانى للمرأة الريفية الناجم عن وجود خلل أو غياب المساواة فى توزيع الثروة والفرص الحقيقية المتاحة لها فى المجتمع وتكثيف التمييز فى ضوء النوع الاجتماعى بالإضافة إلى عدم وجود دخل منتظم يسهم فى إشباع حاجاتها الإنسانية من مأكل ومشرب وتوفير مسكن ... الخ، مما يجعلها تعانى من فقر القدرات والمهارات والصحة والتعليم. وهكذا تتحدد مؤشرات تأنيث الفقر فى القرية المصرية. فى بعض الفرص المتاحة أمام المرأة الفقيرة فى مجالات الصحة والتعليم وفرص الالتحاق بالعمل.

كما يتحدد التعريف الإجرائى "للاستبعاد الاجتماعى" بأنه الاستبعاد الإجبارى الذى يرتبط بالنساء الفقيرات اللاتى يعشن فى قاع المجتمع الريفى ويعنى لهن غياب المشاركة فى مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك والعزلة الاجتماعية عن الآخرين من حولهم، وبالتالى فهو حرمان يفرضه بناء المجتمع ونظمه والتوزيع غير العادل للفرص المتاحة أمام المرأة الفقيرة فى القرية المصرية.

وهكذا تتحدد مؤشرات الاستبعاد الاجتماعى فى غياب المشاركة فى الحياة العامة بالقرية، والعزلة الاجتماعية عن الآخرين، والحرمان من الاستفادة بالفرص والموارد المتاحة بالقرية فى مجالات الإنتاج، والاستهلاك للسلع والمنتجات وغيرها من الخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية.

المدخل الثانى - قضايا مدخل التنمية البشرية ومفهوم التمكين :

يرتكز مدخل التنمية البشرية على مفهوم رأس المال البشرى Human capital الذى يشير إلى التوجهات والمعارف والقدرات التى يكتسبها الأفراد أساساً من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية. وبالتالى يركز هذا المدخل على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم. وفى ضوء هذا المدخل تعنى التنمية البشرية "عملية توسيع خيارات البشر فى الحياة" كالحق فى العيش الكريم مادياً ومعنوياً، والحق فى التعليم والصحة والعلاج من الأمراض ... الخ وبالتالى رفض كل أشكال التمييز بين البشر فى ضوء النوع الاجتماعى والأصل أو المعتقد(٤٧).

وهكذا تتضمن التنمية البشرية التأكيد على تحرير البشر من الفقر والحرمان والمساواة فى التوزيع العادل للثروة والناتج منها، وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الإنسانية، وتحرير البشر من كل أنواع القيود التى تحرمهم من المشاركة المجتمعية، فضلاً عن تمكينهم من تحسين نوعية حياتهم من خلال توفير المناخ الملائم لتنمية قدراتهم وإمكانياتهم ومهاراتهم حتى يتسنى لهم توظيفها فيما يعود عليهم بالنفع فى مختلف مجالات حياتهم كالإنتاج والعمل وغيرها من مجالات أخرى للحياة الإنسانية(٤٨).

وهكذا، يمكن القول أن هذا المدخل يسهم فى طرح القضايا النظرية التالية:

١ - يتوقف تمكين المرأة الفقيرة فى القرية المصرية على مجموعة من المتطلبات بعضها اجتماعى وآخر اقتصادى وثقافى ...

٢ - تعمل آليات التخطيط وتشكيل القدرات وتنمية الوعى وتحديث التشريعات على تعزيز عمليات تمكين المرأة الريفية وتخفيف حدة استبعادها اجتماعياً.

وفى ضوء ما سبق، ينتهى البحث إلى تعريف إجرائى لتمكين المرأة يعنى توسيع مجال

الاختيارات المتاحة أمام المرأة الريفية الفقيرة وحقها فى الحصول على فرص متساوية مع الرجل فى كل مجالات الحياة الإنسانية لتشارك بفاعلية على كافة المستويات فى بناء قريتها وتنميتـــها، وحتى تتمكن من تطوير قدراتها وتنمية مهاراتها وإشباع حاجاتها وتحقيق أهدافها وتطلعاتها مـــن جانب، وتخفيف حدة الاستبعاد الاجتماعى لها من جانب آخر. ويتحقق ذلك من خلال تهيئـــة المناخ المجتمعى الملائم لتمكينها وتوفير القوى الداعمة له على كل الأصعدة وذلك عبر آليات متعددة منها التعليم والتدريب، وتشكيل الوعى الاجتماعى الناضج وتحديث بعض التشريعات ... الخ.

٢ - الإجراءات المنهجية :

أ- نوع البحث :

ينتمى هذا البحث إلى نمط الدراسات الاستطلاعية والتى تهدف إلى بلورة مـــشكلات تحتاج إلى بحوث أكثر دقة فيما بعد، وزيادة ألفة الباحثين بالظواهر التى يرغبـــون فى تعميـــق دراستها فضلاً عن، توضيح بعض المفهومات وتحديد الأولويات.

ب- الطرق والأدوات :

تنوعت طرق البحث الاجتماعى المستخدمة فى الدراسة الراهنة والتى تتحدد فيما يلى:

- طريقة دراسة الحالة: لبعض النساء الفقيرات فى إحدى القرى المصرية وبالتحديـــد وحدة الحالة بالمرأة الريفية الفقيرة.
- طريقة تحليل البيانات الجاهزة: وهى البيانات التى تضمنتها بعض الدراسات السابقة وغيرها من البيانات الإحصائية التى وردت فى بعض التقارير المحلية والعالميـــة ذات الصلة بموضوع البحث.

كما اعتمد البحث على الأدوات التالية فى جمع البيانات وهى:

- أداة المقابلة: حيث قام الباحث بإعداد دليل للمقابلة المفتوحة (ومرفق منه نموذج فى الملاحق) وقام بإجراء المقابلات بنفسه مع حالات الدراسة التى وقع عليها الاختيار. واستمرت عمليات المقابلة حوالى شهرين وذلك بمعدل يومين من كـــل أســـبوع

وتحددت فى يومى الخميس والجمعة.

- أداة الملاحظة: لعدد من الحالات التى تم دراستها حيث كان الباحث مشارك وشاهد عيان على بعض المواقف والأحداث التى واجهتها عدد من الحالات التى تقع فى إطار جماعات الجيرة من سكان القرية، وكثيراً ما تدخل الباحث فى حل بعضها أحياناً، وفى أحياناً أخرى شارك فى التخفيف من حدة آثارها.

ج- أساليب التحليل :

ومما هو جدير بالذكر، استخدم البحث أساليب التحليل المعروفة فى علم الاجتماع ومن ثم جمع بين التحليل الكمى للظاهرة والذى يستند إلى الإحصاءات المنشورة والمتمثلة فى الأرقام والنسب المئوية كما وردت فى بعض التقارير والدراسات السابقة، وذلك بالإضافة إلى التحليل الكيفى الذى يحاول الكشف عن الدلالات الاجتماعية والاقتصادية ... الخ التى أوضحتها الأرقام ودراسة الحالات. علاوة على، الاعتماد على أسلوب المؤشرات الاجتماعية فى عملية التحليل.

كما تحددت وحدة التحليل فى المرأة الريفية الفقيرة ومستوى التحليل بالقرية المصرية (مستوى الميكرو) مع محاولة ربطها بالسياق البنائى الأكبر للمجتمع المصرى ككل (مستوى الماكرو).

د- مجتمع البحث :

يتحدد مجتمع البحث فى قرية "الصناديدى القبلية" الموطن الأصلى للباحث وتتبع من الناحية الإدارية مجلس قرية "محلة فرنوى" بمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة. ويبعد موقع القرية عن مدينة شبراخيت حوالى ٧ ك.م. وعن مدينة دمنهور (عاصمة المحافظة) حوالى ٢٩ ك.م.

وهى قرية تقليدية يبلغ عدد سكانها حوالى ألف نسمة يعمل معظمهم بزراعة المحاصيل التقليدية، وترتفع فيها نسبة الأمية بين جيل الكبار من الأجداد والآباء وغيرهم من جيل الأبناء المتسربين من التعليم حيث لم يكن يوجد بها مدرسة من قبل. ويوجد بالقرية ثلاثة مساجد واحد منها تابع لوزارة الأوقاف واثنين تم بناؤهما بالجهود الذاتية، وتم إنشاء مدرسة حكومية بها

للتعليم الأساسى حيث فتحت أبوابها لأبناء القرية عام ١٩٩٠م. وتم تزويد القرية بالكهرباء والمياه النقية الصالحة للاستهلاك الآدمى بعد إنشاء المدرسة بها، ولا يوجد بها مستشفى حكومى أو وحدة صحية ولا عيادات طبية خاصة.

ومعظم الحيازات الزراعية بها تتراوح مساحتها ما بين (١ - ٥) أفدنة لدى بعض الأسر الممتدة وبعض الأسر النواة تستحوذ على مساحات قزمية. وأن نسبة كبيرة من الشباب المتعلم بالقرية سواء كان تعليماً متوسطاً أو جامعياً يعملون خارجها إما فى شكل عمالة مؤقتة فى بعض المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وغيرهما أو يسافرون للعمل فى بعض دول النفط.

هـ- حجم العينة وخصائصها :

بلغ حجم عينة الدراسة ست حالات تم اختيارها بطريقة الحصر الشامل من خلال الاستعانة فى عملية الحصر ببعض كبار السن ممن تتوافر لديهم معرفة كاملة بكل سكان القرية.

وجاءت الخصائص العامة لعينة البحث (كما تلخصها بيانات الجدول المعروض بالملاحق) وذلك على النحو التالى:

١ - إن أعمار حالات الدراسة تتراوح ما بين ٤١ - ٥٥ سنة. والجميع يعانون من الأمية الأبجدية وجاءت حالتهن الاجتماعية ٥٠% نساء عانسات و٥٠% يمثلن "نموذج المرأة المعيلة".

٢ - تنوعت أوضاع المسكن وخصائصه من حيث الحجم والمساحة والمرافق الصحية وبالتالى كان مسكن المرأة المعيلة أفضل بعض الشئ من مسكن المرأة الريفية الفقيرة "العانس". فالأولى مسكنها عبارة عن منزل ريفى مبنى من الطوب الأحمر أو الأبيض (البلوك) وبه عدد من الغرف السكنية وأحياناً تتوافر به المياه النقية فى حين كان مسكن المرأة الفقيرة العانس عبارة عن حجرة واحدة مبنية أحياناً بالطوب الأحمر أو البلوك وهى تستخدم لأغراض متعددة (كالنوم وإعداد الطعام والعناية بالطيور).

٣ - انخفاض الدخل لدى عينة الدراسة وأن مصادره كانت ولازالت محدودة وبخاصة لدى المرأة الريفية الفقيرة (العانس). وتمثل فى معاش الضمان الاجتماعى، وتربية الطيور وبيع

بعضها وبعض المساعدات من الزكاه وأهل الخير. أما نموذج المرأة المعيلة فلقد تمثلت مصادر دخلها فى معاش الضمان الاجتماعى أو معاش الزوج من عمله السابق، وعمل أولادها أحياناً، ومساعدتها للمزارعين من أهل القرية أحياناً أخرى وذلك بحسب ما تسمح به حالتها الصحية. وهذا الدخل فى عمومه ينفق على الاستهلاك وإشباع الحاجات الضرورية.

٤ - محدودية فرص العمل لدى المرأة الفقيرة العانس بالريف. حيث لا تعمل خارج المترل. فى حين أن المرأة المعيلة تعمل فى تجارة الألبان والطيور أحياناً بالإضافة إلى عملها فى مساعدة بعض المزارعين فى أوقات الحصاد وذلك علاوة على عملها داخل المترل.

٥ - انخفاض المستوى الصحى لمعظم حالات الدراسة، فضلاً عن انخفاض الوعى الصحى. وبالتالى فالجميع يعانى من الإصابة ببعض الأمراض المزمنة، ويتبعن الوصفات البلدية فى العلاج أحياناً وفى بعض الأحيان يلجأن للطب الحديث فى العلاج من الأمراض وغالباً ما تكون أدوية مسكنه وذات أسعار رخيصة وذلك بحسب ما تسمح به أوضاعهم الاقتصادية.

المبحث الثالث - السياق البنائى وأوضاع تأنيث الفقر فى القرية المصرية:

تستند عملية تحليل الأوضاع البنائية المرتطبة بتأنيث الفقر فى القرية المصرية إلى بعض المؤشرات التى توجه عملية التحليل، وهى فى مجملها تشير إلى الأوضاع الصحية والتعليمية وفرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية الفقيرة، وذلك على النحو التالى:

١ - الأوضاع الصحية للمراة الريفية :

بداية، يمكن الإشارة إلى ما يوجد من تباين فى المستوى الصحى بين سكان المجتمع المصرى من الريف إلى الحضر، فضلاً عن تباينه فى ضوء اختلاف الأوضاع التعليمية والاقتصادية للشرائح الطبقية داخل المجتمع الريفى، وفى ضوء الخدمات الصحية الحكومية والخاصة التى تتاح أمام السكان الريفيين وتوفر لهم فرص العلاج من الأمراض. علاوة على، اختلافها فى ضوء ملامح الوعى الصحى وغيره من مكونات الثقافة الصحية للسكان الريفيين

تجاه ما يتعلق بالحفاظ على الصحة، وكيفية التعامل مع المرض.

وهكذا تشير إحدى الدراسات إلى انخفاض المستوى الصحى لغالبية سكان القرية المصرية عامة، والمرأة الفقيرة خاصة. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الإقبال على زواج الفتاة فى سن مبكرة، وانخفاض الوعى الصحى، وسوء التغذية، وعدم الاهتمام بالنظافة العامة للمسكن، والفقر. علاوة على، الأمية، وندرة الخدمات الصحية كالمستشفيات والوحدات الصحية الريفية، وعدم وجود الصرف الصحى، وصعوبة توفير المياه النقية الصالحة للاستعمال الآدمى لدى المرأة الريفية الفقيرة، هذا بالإضافة إلى طبيعة البيئة الريفية وما يوجد فيها من حشرات (كالذباب والبعوض) ناقلة الأمراض، وكذلك مخالطة الريفيين للحيوانات وما تنقله لهم من أمراض، وما يستخدم فى الريف من مبيدات حشرية لمقاومة الآفات الزراعية إنما تنعكس بالسلب على صحة من يعمل فى زراعة الأرض من جانب، وهى من جانب آخر تسهم فى إحداث أشكال مختلفة للتلوث منها تلوث المياه، وبعض الأطعمة[٤٩]. وأخيراً انتشار ثقافة الخرافة وسيطرتها على بعض الريفيين الفقراء فى علاج بعض الأمراض العضوية والنفسية بالسحر والشعوذة أحياناً، واتباع بعضا للوصفات البلدية الضارة أحياناً أخرى.

علاوة على ذلك، تكشف الدراسة الميدانية عن تعدد أسباب انخفاض المستوى الصحى للمرأة الريفية الفقيرة منها ما يوجد من تمييز واضح بين الرجل والمرأة فى أولوية الاستفادة من بعض الفرص التى تتاح للعلاج من الأمراض، والتأثر ببعض العادات والتقاليد الريفية فى التنشئة الاجتماعية للأنثى، وانخفاض مكانتها الاجتماعية، وما تتعرض له من تهميش واستبعاد اجتماعى، علاوة على الفقر المادى وزواج الفتاة فى سن مبكرة، وملامح الثقافة الصحية الريفية التى يغلب عليها البساطة فى النظرة السطحية للأمراض، والتردد فى العلاج ما بين اتباع الوصفات البلدية، واللجوء إلى الشعوذة والخرافة أحياناً أو إلى الطب الحديث أحياناً أخرى وذلك بحسب ما تسمح به حالتها المادية. حيث ذكرت إحدى الحالات "أنا تزوجت وأنا صغيرة كان عمرى ١٦ سنة وتعبت بعد الولادة، وزوجى كان رجلاً فقيراً مقدرش يعالجنى وتوفى من فترة كبيرة"، كما ذكرت حالة أخرى "لما يبقى معايا فلوس نروح نتعالج عند الدكتور".

فضلاً عما سبق، هناك العوامل الأخرى منها أوضاع المسكن وخصائصه. حيث اتضح من الدراسة الميدانية تنوع مساحة المسكن وما يزود به من أثاث ومرافق وذلك تبعاً للحالة الاجتماعية للمرأة الريفية الفقيرة. حيث جاء مسكن المرأة العانس عبارة عن غرفة واحدة تستخدم غالباً لأغراض متعددة منها المأكل والمعيشة، وتربية بعض الطيور، وتخزين الحبوب التى تستهلكها، كما يفتقر إلى الأثاث وبعض الأجهزة المنزلية الحديثة، وإلى المياه النقية، والكهرباء، والصرف الصحى. وقد اتضح أن مسكن المرأة المعيلة مكون من حجرتين أو أكثر وملحق به مكان لتربية الطيور وبعض رؤوس الماشية. ومزود بالكهرباء، وعادة ما يفتقر إلى المياه النقية وإذا توفرت لدى البعض لن يكون إلاّ بعد مرور فترة من الزمن تتحمل خلالها المعاناة من جراء تحمل أعباء مالية تفوق الإمكانيات المادية لها، وأن تزويده ببعض الأجهزة المنزلية الحديثة غالباً ما يرتبط بزواج أحد الأبناء وبخاصة الذكور حيث ذكرت إحدى الحالات "لما ابنى تزوج زوجته جابت لنا الثلاجة، والغسالة، وتليفزيون ... الخ".

أما عن نوعية الأمراض التى تصاب بها المرأة الريفية الفقيرة. أوضحت الدراسة الميدانية، أن اهتمام المرأة الريفية بتربية بعض الطيور ورعاية بعض الحيوانات التى توجد فى منزلها يجعل المسكن غير صحى، ويساعد على نقل العدوى لها والإصابة ببعض الأمراض، كما أن انخفاض المستوى الاقتصادى يؤثر سلباً على اهتمامها بالصحة والتغذية والنظافة العامة مما يجعلها عرضة للإصابة ببعض الأمراض منها أمراض سوء التغذية، والدرن الرئوى، وفقر الدم أو كما تعرف بأمراض الفقراء، بالإضافة إلى أمراض الرمد والربو. علاوة على، الإصابة ببعض الإعاقات البصرية والسمعية وأمراض أخرى منها الالتهاب الكبدى الوبائى، والضعف العام، وأمراض القلب والعظام.

وفيما يتعلق بطرق العلاج من الأمراض لدى المرأة الريفية الفقيرة ونوعها، ومدى الإقبال عليها، والعوامل التى تضبطها. كشفت الدراسة عن أنها تتحدد فى ضوء عوامل عديدة منها: الفقر والإهمال. حيث ذكرت إحدى الحالات "أنا مرضت برجلى منذ سن مبكرة ولم نعالج" وذكرت حالة أخرى "أنا من زمان تعبت بالدرن الرئوى ومالقيتش حد يعالجنى كويس عشان ماكانش معانا فلوس" هذا بالإضافة إلى ندرة الخدمات الصحية بالقرية من جانب، وفى حالة توفيرها فى بعض القرى المجاورة نجدها لا تتناسب مع أعداد السكان الريفيين من جانب

آخر، علاوة على أنها غير فعالة فى علاج الأمراض نظراً لعدم توافر الأدوية اللازمة، وعدم وجود معظم التخصصات الطبية أيضاً. بالإضافة إلى بعدها عن القرية وأماكن بعض التجمعات السكنية حيث اتضح أن أقرب مستشفى للقرية مجتمع الدراسة تكون على بعد مسافة ٥ ك.م. وهذا ما أكدت عليه أقوال بعض الحالات ومنها "مافيش فى بلدنا مستشفى ولا وحدة صحية وكمان مافيش فى بلدنا عيادات خاصة". "أنا لما نروح للمستشفى مرة نلاقى الدكتور، ومرة ثانية يقولوا مش موجود النهاردة، ومرة ثالثة يقولوا مافيش علاج عندنا لحالتك".

كما يؤدى عدم انتظام الدخل لدى المرأة الريفية الفقيرة إلى حرمانها من الاستفادة من بعض الفرص المتاحة فى العلاج بالطب الحديث. حيث ذكرت إحدى الحالات "لما نتعب جامد ويكون ربنا ميسرها وفيه فلوس نروح للدكتور ونشترى علاج". علاوة على ذلك، تؤدى النظرة السطحية للمرض وعدم الوعى بآثاره السلبية بعيدة المدى، فضلاً عن، التأثر ببعض العادات والتقاليد الريفية التى تشجع على اتباع بعض الوصفات البلدية الضارة فى العلاج أحياناً، أو اللجوء أحياناً أخرى إلى بعض التفسيرات الدينية والغيبية لأسباب المرض أحياناً أخرى. وكان هذا أكثر وضوحاً فى أقوال بعض الحالات: "ربنا الشافى. ربنا عارف مرضى ويقدر يشفينى". "مرة كنت نائمة وزعلانة ومافيش نور فى غرفتى صبحت تعبانة من غير سبب" "روحت لواحد شيخ قال لى إنتى ملبوسه من جن وهو سبب مرضك". كما ذكرت حالات أخرى أنها "لجأت إلى ساحر وأخرج لها سحر كان معمولاً لها وموجوداً فى مسكنها". وادى ذلك إلى علاجها من مرض "التشنج والبكاء بدون سبب" لبعض من الوقت إلا أن المرض قد عاودها مرة أخرى. "لما بنتعب نسأل بعض الناس المجربة يوصفولى حاجة نعملها تريحنى شوية" "إسأل مجرب ولا تسألش طبيب".

وفى ضوء ما سبق، تخلص الدراسة إلى انخفاض المستوى الصحى للمرأة الريفية الفقيرة فضلاً عن أنها تعانى من الإصابة بالأمراض، ويرجع ذلك إلى أسباب متنوعة بعضها يتصل بالمريض وأوضاعه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى ما يتعلق منها بأوضاع البيئة الريفية وخصائصها الصحية، كما يتعلق بعضها الآخر بتراجع دور الدولة فى توفير العلاج من الأمراض للفقراء فى المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية، وعدم وجود عدالة فى توزيع الخدمات الصحية بين الريف والحضر من جانب، فضلاً عن سوء توزيعها فى ضوء التجمعات

السكنية الريفية وذلك من جانب آخر. وفى ضوء ذلك تتحدد نوعية طـرق العـلاج مـن الأمراض لدى المرأة الريفية الفقيرة، وبالتالى فإن إقبالها على العلاج بالطب الحديث أو اتباعها الوصفات البلدية فى العلاج أمر يمكن تفسيره فى ضوء عوامل ذاتية وأخرى موضوعية.

٢ - الأوضاع التعليمية للمراة الريفية :

يعتبر التعليم أحد المؤشرات التى تستند إليها الدراسة الراهنة فى تحليـل أوضـاع تأنيث الفقر فى القرية المصرية. وعند النظر إلى معدلات الالتحاق بالتعليم على مـستوى المجتمع المصرى تكشف البيانات الإحصائية فى العام الدراسى ١٩٩٨/٩٧م. عن وجـود فجوة النوع الاجتماعى على مستوى مرحلة التعليم الأساسى حيث بلغ معدل التحـاق الإناث فى التعليم الابتدائى ٤٦،٤% وجاء معدل التحاق الذكور بنسبة ٥٣،٦%. وفى التعليم الإعدادى وصل نسبة المقيدات من الإناث ٤٦،٣% فى مقابل ٥٣,٧% لـدى الذكور(٥٠).

وفى ضوء ما سبق، تكشف لنا الدراسة الميدانية عن أسباب وجـود فجـوة النـوع الاجتماعى فى معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى بين الأسر الريفية الفقيرة. حيث يتحـدد بعضها فى اتجاه الريفيين نحو تفضيل تعليم الذكور أحياناً نظراً لأنهم يحملون لقـب الأسـرة، بالإضافة إلى تأثير العادات والتقاليد الريفية المحددة لأدوار الأنثى ومكانتها الاجتماعية والـتى تتبلور فى ضرورة إعدادها للقيام بالأدوار التقليدية المتمثلة فى مساعدة الأم فى اعمال المـنزل، وتدريبها على القيام بأعداد المأكل للأسرة حتى تكتسب المهارة من أجل إعـدادها للـزواج مستقبلاً. كما تتحدد بعض الأسباب الأخرى فى ارتفاع التكلفة المادية للتعليم مـن رسـوم دراسية، وشراء ملابس وكتب خارجية حيث يشكل ذلك عبء مادى على ميزانيـة الأسـر الريفية الفقيرة التى تعولها امرأة مما يدفع بها إلى إهمال تعليم الأنثى. وكان هذا أكثر وضوحاً وفى أقوال بعض الحالات "لما توفى زوجى طلعت البنت من المدرسة عشان التعليم عايز فلـوس". "بنتى الكبيرة كانت بتروح المدرسة ولما رسبت فى الامتحان فى ثالثة ابتدائى طلعتها من المدرسة عشان أخوها الصغير يتعلم". "هوه تعليم البنت حا يعمل لها إيه ما بكـره تكـبر وتتـزوج وخلاص".

وعند النظر إلى معدلات الالتحاق بالتعليم فى المرحلة الثانوية فى ضوء البيانات الإحصائية للعام الدراسى ١٩٩٨/٩٧م. يتضح أن نسبة الإناث ٤٨,٥% (وهى تعتبر مرتفعة إلى حد ما حينما نقارنها بمرحلة التعليم الأساسى). فى مقابل نسبة الذكور ٥١,٥% فى المرحلة الثانوية. ومن الملاحظ أن من يحصلون على إتمام المرحلة الثانوية عامة كانت أو فنية من الإناث لا يتجاوز ٤٧% ويمكن تفسير ذلك فى ضوء أسباب متعددة كشفت عنها الدراسة الميدانية منها تفضيل بعض الأسر الريفية الفقيرة زواج البنت عن استكمال تعليمها باعتبار أن الزواج ستره لها وأفضل ضمان لمستقبلها عند مقارنته بالتعليم، وكذلك التوقف عن استكمال الدراسة من أجل الالتحاق بالعمل لمساعدة أسرتها، أو خدمة الأسرة فى القيام بالأعمال المترلية نظراً لضعف صحة الأم وغير ذلك من عوامل أخرى منها ارتفاع التكاليف المادية للتعليم، وخاصة ما يتطلبه الإنفاق على الدروس الخصوصية فى هذا المرحلة الدراسية، بالإضافة إلى ما حدث من تغير فى نسق القيم الاجتماعية على مستوى المجتمع المصرى حيث تدنى ترتيب قيم التعليم وصعد بدلاً منها القيم المادية. نظراً لانخفاض العائد المادى من التعليم. علاوة على انتشار البطالة بين المتعلمين. وكان هذا أكثر وضوحاً فى أقوال بعض الحالات للمرأة المعيلة "يعنى المتعلمين عملوا إيه بتعليمهم أهم قاعدين مش لاقيين شغل" "ولادى ما اتعلموش وبيشتغلوا ومعاهم فلوس أحسن من المتعلمين". "زواج البنت ستره لها".

أما عن معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى فى مصر. توضح لنا الإحصاءات أن نسبة الطالبات المسجلات فى الجامعات المصرية تبلغ ٣٨% من إجمالى المسجلين بها. ويشير ذلك إلى اتساع فجوة النوع الاجتماعى على مستوى التعليم الجامعى أيضاً. إلا أنه عند النظر إلى توزيعهم على مستوى الكليات الجامعية يلاحظ تمركز معظم الطالبات فى الكليات الأدبية والفنية والتربوية ذات التعليم النظرى من جانب، والمتأثر بالتحديد التقليدى للأسرة والمجتمع فى نوعية التعليم المناسب للأدوار التقليدية للفتاه فى حاضرها ومستقبلها وذلك من جانب آخر. وأنه عند النظر إلى توزيعهم ما بين الكليات النظرية والعملية تشير الإحصاءات إلى انخفاض النسبة فى الكليات العملية (٣٤,٨%) فى مقابل ارتفاع نسبتهن فى الكليات النظرية إلى (٦٥%)[٥١].

وتكشف الدراسة الميدانية فى هذا الصدد عن غياب الاهتمام بالتعليم الجامعى سواء بين الذكور أو الإناث من أبناء الأسر الريفية الفقيرة حيث لا يوجد لدى كل حالات الدراسة أى طالب أو طالبة يلتحق بالتعليم الجامعى. لأسباب يتعلق بعضها بالفقر، وضعف المستوى التعليمى للأبناء، حيث أن بعض أبناء أسر المرأة المعيلة المتعلمين قد اكتفى بعضهم بالحصول على التعليم الثانوى الفنى وأن بعضهم الآخر لم يلتحق بالتعليم. حيث ذكرت إحدى الحالات "تعليم الجامعة عايز فلوس كثير وإحنا ناس فقراء". كما ذكرت حالة أخرى "إحنا ناس فقراء نحتاج لمساعدة ولادنا فى الشغل عشان المعايش"، ويتعلق بعضها الآخر بانخفاض العائد المادى من التعليم، والنظرة التقليدية لأدوار الأنثى ومستقبلها، وانتشار البطالة بين المتعلمين. نخلص من ذلك إلى التأكيد على وجود علاقة تفاعلية بين تأنيث الفقر والاستبعاد الاجتماعى من التعليم الجامعى.

وحول ظاهرة التسرب من التعليم، تشير البيانات الإحصائية للعام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم الأساسى للفتيات. وجاء ذلك بنسبة ٢٠,٤٩%[٥٢]. هذا بالإضافة إلى تسرب البعض منهن من مرحلة التعليم الثانوى كما أشرنا من قبل. وبالتالى يمكن تفسير ظاهرة التسرب من التعليم فى الريف المصرى فى ضوء الفقر والاعتماد على عمالة الأطفال، والنقص العددى والنوعى فى المدارس بالريف، وبُعد المدارس عن بعض أماكن التجمعات السكنية، بالإضافة إلى عدم استجابة بعض الأسر الفقيرة بالريف لقوانين التعليم الإلزامى بسبب التكلفة المادية لمتطلبات تعليم الأبناء وضعف العائد الاقتصادى من التعليم. علاوة على، إهمال تعليم الإناث وتفضيل تعليم الأبناء الذكور. بالإضافة إلى عدم ملاءمة المناهج الدراسية لطبيعة وخصائص البيئة الريفية. وانخفاض مستوى الوعى الاجتماعى للآباء فى الأسر الريفية الفقيرة. وكان هذا أكثر وضوحاً فى أقوال بعض المبحوثين حيث ذكرت إحدى حالات المرأة المعيلة "لما توفى زوجى طلعت بنتى من المدرسة عشان تشتغل وتجيب فلوس تساعدنى فى المعيشة"، كما ذكرت حالة أخرى "هوه التعليم حا يعمل إيه للواحد الفقير ده عايز يأكل ويتعالج ويسكن الأول قبل ما يتعلم". كما أشارت حالة أخرى عانس "أبويه الله يرحمه علم أخويه الكبير وقال لى خاليكى ساعديني فى زراعة الأرض وساعدى أمك فى المنزل".

وفى الواقع، تعتبر مشكلة الأمية من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى فى مجال التنمية البشرية، وترجع فى بعض جوانبها إلى ظاهرة التسرب من التعليم. حيث يؤدى التسرب للتلاميذ من المدارس إلى تزايد فى أعداد الأميين فى المجتمع. كما ترجع فى بعض جوانبها الأخرى إلى الفقر. ومن ثم تكشف البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٥م. عن وجود ارتباط واضح بين الفقر والأمية. حيث ترتفع نسبة الأمية فى المحافظات التى تزداد فيها نسبة الفقر والفقراء. كما نجدها ترتفع فى المحافظات الريفية عن المحافظات الحضرية. علاوة على ذلك، يلاحظ بصفة عامة ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث فى مصر على مستوى كل محافظات الجمهورية(٥٣).

وأنه على الرغم من التحسن الواضح والملحوظ فى اهتمام الدولة بضرورة تعليم الأطفال وما صاحب ذلك فى انخفاض معدلات الأمية لمن فى سن ١٥ سنة فاكثر إلى إجمالى عدد السكان فى مصر إلا أنه يلاحظ وجود فجوة فى الأمية على مستوى النوع الاجتماعى. حيث بلغ معدلها بين الإناث ٣١,٦%، فى حين نجدها تنخفض بين الذكور إلى ١٧,٤% وذلك وفقاً للبيانات الإحصائية للعام الدراسى ٢٠٠٦م(٥٤).

ومما هو جدير بالإشارة إليه، عند مناقشة مشكلة الأمية فى القرية المصرية من واقع اقوال المبحوثين جاءت على النحو التالى: "زمان ماكانش فى بلدنا مدرسة". "كنا بنخاف على العيال من المشى على طريق العربيات". "إحنا ناس غلابة شغل العيلة لأهلها احسن من تعليمها". "البنت حا تعمل إيه بتعليمها لما تكبر تتزوج وخلاص". وبتحليل هذه الأقوال يتضح أن ارتفاع معدلات الأمية فى القرية المصرية بين الإناث عامة ولمن فى سن ٤٠ سنة فأكثر خاصة إنما يرجع إلى نقص الخدمات التعليمية، والفقر بكل اشكاله، بالإضافة إلى بعد المدرسة عن أماكن التجمعات السكنية، علاوة على، التمييز الاجتماعى بين الذكور والإناث فى التعليم. حيث يحرص معظم الريفيين على تعليم الأبناء الذكور دون الإناث. وذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى تم مناقشتها فى إطار معدلات الالتحاق بالتعليم وظاهرة التسرب من المدارس. كان من بينها انخفاض المكانة الاجتماعية للأنثى، والنظرة التقليدية فى الريف تجاه أدوار الأنثى، وأن مستقبلها يتحدد بالزواج.

ومما هو جدير بالذكر، فإنه على الرغم من اهتمام الدولة بالتعليم وإصدارها لقانون

التعليم الإلزامى للأطفال، إلا أن الواقع الاجتماعى المعاش بالقرية المصرية يؤكد على أنه غير فعال من حيث التطبيق نظراً لمقاومة العادات والتقاليد وغيرها من القيم الاجتماعية المرتبطة بالتمييز الاجتماعى فى ضوء النوع الاجتماعى فيما يتصل بتعليم الأبناء، علاوة على الفقر، وارتفاع التكلفة المادية للتعليم ومتطلباته بما لا يتناسب ودخل الأسر الريفية الفقيرة مما يجعلها تدفع بالأطفال إلى العمل فى سن مبكرة وذلك على حساب حرمانهم من التعليم.

وأخيراً، تنعكس الآثار السلبية للأمية على مستوى كل من الفرد والأسرة والمجتمع معاً. ومن ثم تعتبر الأمية بشقيها الأبجدى والثقافى أحد أسباب الفقر الإنسانى، علاوة على أن الأميين يعتبرون بمثابة البيئة الطبيعية لتفشى الجهل وانتشار ثقافة الخرافة على مستوى الأسرة وما يترتب على ذلك من انتشار لبعض الأمراض العضوية والاجتماعية التى تؤدى إلى تعطيل قدراتهم العقلية واستبعادهم من فرص التعليم، وبالتالى يسهم ذلك فى تزايد تأنيث الفقر فى القرية المصرية.

٣- أوضاع المرأة الريفية فى سوق العمل :

فى إطار تحليل أوضاع المرأة الريفية الفقيرة فى سوق العمل، تجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أهمية تسليط الضوء فى عملية التحليل على حجم فرص العمل المتاحة أمامها، وطبيعة هذه الفرص، ومتطلبات العمل ونوعه. فضلاً عن، حجم العائد من العمل وشكله.

وتشير البيانات الإحصائية بالفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٠م. إلى تراجع حجم فرص العمل أمام المرأة فى المجتمع المصرى. حيث بلغت نسبة الإناث العاملات حوالى ١٠,٩% فى حين أن إجمالى مجموع القوى العاملة من السكان يبلغ حوالى ٢٧,٧%[٥٥]. وفى هذا السياق يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م. إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث حيث بلغت ٢٤,١% وهى نسبة تفوق المعدل المناظر له على المستوى القومى (١١,٣%). فضلاً عن ذلك، ارتفاع معدلات البطالة بين المرأة فى محافظات الوجه البحرى إلى ٢٧,٧% عنها فى محافظات الوجه القبلى حيث بلغت ١٩,٦%[٥٦].

كما تكشف البيانات الإحصائية بالفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨م والخاصة بالتقديرات

السنوية لمعدل البطالة فى مصر عن اتساع فجوة النوع الاجتماعى فى البطالة. حيث أنه فى عام ٢٠٠٠ بلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٢,٧٣% فى مقابل ٥,٦٠% لدى الذكور. وفى عام ٢٠٠١ بلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٢,٥٧% فى مقابل ٥,٦٠% لدى الذكور. وفى عام ٢٠٠٢ تزايدت نسبة البطالة بين الإناث حيث بلغت ٢٣,٨٩% فى مقابل ٦,٣٣% لدى الذكور، وفى عام ٢٠٠٦ حدث اتساع فى فجوة النوع الاجتماعى حيث إرتفعت البطالة بين الإناث إلى ٢٤% فى مقابل ٦,٨٠% لدى الذكور. وفى عام ٢٠٠٧ انخفضت هذه النسب قليلاً، إلا أنها قد عادت إلى الارتفاع بين الإناث مرة أخرى وذلك فى عام ٢٠٠٨م حيث بلغت لدى الإناث ١٩,٣٠% فى مقابل انخفاضها لدى الذكور إلى ٥,٦٠%[٥٧].

وفى ضوء ما سبق، يمكن تفسير ارتفاع معدلات البطالة لدى المرأة فى المجتمع المصرى فى ضوء عدة عوامل منها اتباع الدولة لسياسات "التثبيت والتكيف الهيكلى" وتأثيرها على الرجل والمرأة معاً، إلا أن تأثيرها على المرأة كان أكثر وضوحاً من تأثيرها على الرجل. وذلك نظراً للتمييز الاجتماعى بين الرجل والمرأة فى المجتمع تجاه ما يتاح من فرص للعمل ومن ثم يضحى بعمل المرأة لصالح الإبقاء على عمل الرجل، وانخفاض مستوى تعليم المرأة أحياناً، ومعاناتها من الأمية أحياناً أخرى. فضلاً عن تغير متطلبات أسواق العمل وتركيزها على القدرات والمهارات والإلمام باللغات الأجنبية وغيرها فى الوقت الذى تعانى فيه المرأة من الفقر وانخفاض مستوى قدراتها ومهاراتها فى التعامل مع الآلات التكنولوجية الحديثة فى مجال العمل. مما أدى ذلك إلى تزايد انتشار البطالة بين المرأة وحرمان نسبة كبيرة منها من العمل. وذلك علاوة على، انخفاض أجرها من العمل حينما يقارن بأجر الرجل، وتحملها لعبء القيام بالأعمال المترلية إلى جانب مهام عملها خارج المترل، فضلاً عن أن ما تحصل عليه المرأة من عائد مادى من العمل أصبح لا يوظف لتدعيم مكانتها وتحريرها من الفقر بل يوجه للانفاق على أسرتها وتحسين أوضاعها المعيشية.

وتوضح نتائج دراسات الحالة أن حجم فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية الفقيرة تتحدد فى ضوء بعض العوامل منها مساحة الأرض الزراعية فى زمام القرية التى تقيم فيها، وحجم العمالة الزراعية الموجودة بين سكان القرية، ونوع العمل وطبيعته باعتباره عمل زراعى وموسمى تعمل فيه العمالة الزراعية أسابيع محددة من السنة غالباً ما ترتبط بأوقات تجهيز الأرض

وزراعتها ومواسم الحصاد بالإضافة إلى استخدام الميكنة الزراعية فى العمل الزراعى.

كما أن طبيعة هذه الفرص المتاحة للعمل هى موسمية ومحدودة من جانب، وتحتاج إلى مقدرة صحية لأن طبيعة العمل الزراعى يتطلب بذل مجهود شاق، وذلك من جانب آخر وأنه يمارس فى ظل ظروف فيزيقية صعبة. وأن حجم العائد من العمل غالباً ما يأخذ أجر نقدى يومى أحياناً. وفى أحياناً أخرى يأخذ شكل عينى وبخاصة فى أوقات الحصاد للمحاصيل. وهو فى مجمله يكون أجر منخفض وغير منتظم حيث لا يكفى لإشباع الحاجات الإنسانية.

وحول نوعية الأعمال التى تمارسها المرأة الريفية الفقيرة تكشف لنا الدراسة الميدانية على أنها تنحصر فى نوعين الأول: هو العمل بأجر فى الأعمال الزراعية سواء داخل القرية أو فى بعض القرى المجاورة لقريتها. والثانى: هو تربية الطيور والدواجن وبعض رؤوس الماشية. إلا أنه عند النظر إلى نوعية هذه الأعمال فى ضوء الحالة الاجتماعية للمرأة الريفية الفقيرة يتضح لنا بصفة عامة أن المرأة المعيلة لأسرتها بالإضافة إلى عملها داخل المنزل تتوفر فرص للعمل خارج المنزل لها ولأبنائها القادرين على العمل وذلك بحسب ما تسمح به حالتهم الصحية وتنتفع بثمار عملها وذلك على العكس من المرأة الريفية الفقيرة "العانس" التى يقتصر عملها على تربية الطيور، وتجهيز المأكل، والعناية بنظافة المنزل وبخاصة حينما تقيم مع أحد من الذكور من أفراد أسرتها ولا تنتفع بثمار عملها. نظراً لسيطرته على حاضرها ومستقبلها، علاوة على تأثير العادات والتقاليد الريفية فى هذا الصدد حيث ينظرون إلى عملها خارج المنزل على أنه عيب ويمثل انتقاص من رجولة أخيها وكرامة بعض أقاربها من الذكور.

ويبدو أن هذا أكثر وضوحاً فى أقوال بعض الحالات كالمرأة المعيلة حيث ذكرت "زمان كان عندى صحة وأقدر اشتغل عند الفلاحين فى زراعة الأرض بالقطن وشتلة الأرز وفى جمع القطن الذى يستمر فترة شهر أو أكثر شوية". "ولما الصحة تعبت ماعدش فيه شغل بره البيت لأن الفلاحين عايزين اللى عنده صحة عشان يعرف يشتغل، وعشان كده حاولت أربى طيور فى البيت وأبيعها للناس أو فى السوق". وبالإضافة إلى ذلك ذكرت حالة أخرى "أنا أربى الطيور وأبيعها وكمان اشترى لى واحد غنى من جيرانا بقره نأخذ لبنها ومنتجاته مقابل توفير المأكل لها وأحصل على نصف مكسبها من بيع

ما تلده من صغار العجول عشان تساعدنى فى المعيشة". وعندما تعجز المرأة الريفية الفقيرة عن العمل الزراعى نجدها تلجأ إلى الاستثمار الضئيل فى تربية الطيور وتسمين أحد رؤوس الماشية لكى تساعدها على تربية أبنائها وتساهم فى تدبير تكاليف المعيشة. أما المرأة الفقيرة العانس التى تسكن بمفردها فى مسكن مستقل عن أسرتها غالباً ما تقوم بأعمال تربية الطيور وبيعها، وفى أحيان نادرة تلجأ إلى العمل خارج المنزل وغالباً ما يكون عملها لدى بعض المزارعين من داخل دائرة القرابة لها وذلك بحسب ما تسمح به ظروفها الصحية.

أما المرأة الفقيرة العانس التى تسكن مع أحد أفراد أسرتها الممتدة عادة لا تحصل على عائد مادى من عملها داخل المنزل الذى يتحدد فى مساعدة أسرتها فى نظافة المنزل، وتربية الطيور، وتجهيز المأكل، والرعاية لصغار الحيوانات وبالتالى فهى لا تتقاضى أجراً نظير توفير المأكل والمشرب والملبس والمسكن لها وهذا ما ذكرته إحدى الحالات "آنى عايشة مع اخويه وبنشتغل مع زوجته وأولاده وبناكل ونشرب معاهم وننام فى البيت وكل حاجة عايزاها أخويه يجيبها لى على حسب ظروف وحالته المادية وخلاص حانعمل إيه؟".

وفى ضوء ما سبق تخلص الدراسة إلى أن المرأة الريفية الفقيرة تعانى من قلة فرص العمل أحياناً، بل وندرتها أحياناً اخرى وما يتبع ذلك من عدم انتظام الدخل فى كثير من الأوقات وانعدامه فى بعضها الآخر وعدم كفايته لإشباع حاجاتها الإنسانية، وان معظم ما تقوم به من أعمال هى هامشية، وموسمية، والعائد المادى منها محدود وبسيط. فضلاً عن ذلك يوجد بالقرية المصرية نموذجان للمرأة الريفية الفقيرة هما "المرأة المعيلة، والمرأة العانس" ولا توجد بينهما فروق نوعية كبيرة حيث أن كلتيهما تعانى من اعتلال الصحة والمرض، والحرمان من التعليم والتمييز الاجتماعى فى معظم مجالات الحياة الإنسانية وما يرتبط بها من فرص متاحة للعمل بالقرية المصرية مما يؤدى إلى تكريس فقرها.

ومن ثم يمكن القول بتعدد أسباب فقر المرأة الريفية فى مصر والتى تحددها الدراسة فيما يلى:

١ - وفاة العائل (الأب بالنسبة للعانس أو الزوج للمرأة المعيلة).

٢ - الأمية وما يصاحبها من انخفاض لمستوى الوعى الاجتماعى الناضج.

٣ - انخفاض المستوى الصحى والإصابة ببعض الأمراض.
٤ - التمييز الاجتماعى فى ضوء النوع الاجتماعى فى الاستفادة من الفرص المتاحة فى مجالات الصحة والتعليم والعلاج من المرض والعمل.
٥ - الافتقار إلى المهارات الشخصية والحياتية.
٦ - تدنى المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية والتحديد التقليدى لأدوارها.
٧ - ندرة فرص العمل المتاحة للمرأة بالقرية المصرية مما يعرضها لمخاطر البطالة.
٨ - انخفاض الدخل أحياناً لدى البعض من النساء، بل وانعدامه لدى بعضها الآخر.
٩ - الزواج المبكر للفتاة.

المبحث الرابع: ديناميات الاستبعاد الاجتماعى وتأنيث الفقر فى القرية المصرية:

تُركز الدراسة فى هذا الصدد على تناول ملامح ديناميات الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات التالية :

١ - الإنتاج :

يشير الإنتاج إلى المشاركة الفعلية فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى تتعدد عناصر الإنتاج وتتنوع مجالاته وأدواته ومتطلبات المشاركة فى عملياته[٥٨] على مختلف المراحل التى يمر بها فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التى تسود فى المجتمع المصرى وينعكس تأثيرها على القرية المصرية.

وفى الواقع، تتحدد عناصر الإنتاج الزراعى بالقرية المصرية فى ملكية أو حيازة الأرض الزراعية، ورأس المال النقدى اللازم للزراعة، وفى الميكنة الزراعية، والعنصر البشرى اللازم للقيام بالعمل اليدوى أحياناً أو للإشراف على الميكنة أحياناً أخرى، فضلاً عن المعرفة بمواعيد الزراعة واحتياجاتها وكيفية رعايتها والمهارة اللازمة فى التجهيز لزراعتها وحصادها واختيار ما يتناسب معها من الأساليب التقليدية للعمل الزراعى أو الحديثة منها.

ومما هو جدير بالذكر، إن ملكية رأس المال والأراضى الزراعية للنساء الفقيرات فى

القرية المصرية تتحدد فى ضوء المستوى المادى للعائل (الأب، الزوج، الزوجة) والمهنة، وفى ضوء الحالة الاجتماعية للمرأة الفقيرة (عانس - أرملة) حيث اتضح من الدراسة أن بعض النساء الفقيرات لا يمتلكن أرضاً زراعية أو رأس مال نقدى. حيث ذكرت إحدى حالات المرأة المعيلة (إن زوجى كان فقيراً وماكانش عنده أرض زراعية يملكها ولا كان عنده فلوس) كما أن البعض الآخر (المرأة المعيلة) تمتلك مساحة قزمية من الأرض الزراعية تزرعها بنفسها هى وأولادها وتوفر لها عائد مادى بسيط لا يكفى لإشباع حاجات أسرتها وبالتالى تلجأ إلى تربية الطيور والعمل فى منتجات الألبان ومحاولة تسويقها حيث اتضح ذلك بما تذكره الحالة: "إن ميراث زوجى من الأرض الزراعية أربعة قراريط أزرعهم أنا وأولادى وبناكل منهم غله وأرز. ما بيكفوش أكلنا وبنشترى الباقى اللى نحتاج له من الناس لما ربنا يفرجها علينا ويبقى معانا فلوس".

علاوة على ذلك، اتضح أن المرأة الفقيرة العانس التى تملك أرضاً زراعية فى كثير من الأحيان يستحوذ عليها الأخ الأكبر لها كما يستحوذ على مواردها المالية من مصادر أخرى. وكان هذا أكثر وضوحاً فيما ذكرته إحدى الحالات: "إن ميراثى عن والدى فى الأرض الزراعية ستة قراريط مع أخويا الفلاح بيزرعهم ويبيع المحصول وياخذ الفلوس وكمان مش كافيه الأرض طلب أعمل له توكيل لصرف معاش بنقبضه من الحكومة (معاش وزراة التضامن الاجتماعى) عشان قاعده معاه فى البيت وبناكل ونشرب مع أولاده. وأنا حانعمل إيه هو عايز كده".

بالإضافة لما سبق، نجد فى بعض الحالات الأخرى أن المرأة الفقيرة العانس التى تعيش مستقلة عن أسرة والدها المتوفى فى مسكن خاص بها وحينما رغبت فى الحصول على ميراثها من والدها فى الأرض الزراعية حاول شقيقها الأكبر الدخول معها فى مساومات فيما يتعلق بالمساحة من الأرض وسعر البيع للأرض مما أدى إلى حصولها على أقل من نصيبها الشرعى فى الميراث سواء بالنسبة للأرض أو غيرها من ممتلكات كالماشية وبعض أدوات الإنتاج الزراعى. حيث ذكرت إحدى الحالات: "بعد وفاة والدى طلبت ميراثى من أخويا الكبير رفض يديني الميراث وقال لى كل ما تعوزيه أوفره لكى وإنتى عايزه الميراث ليه. ولكن بعد تدخل الناس من أهل القرية بينا أخذت ميراثى من الأرض فلوس عشان اشترى منى الأرض بسعر أقل من الناس

وماخدتش حاجة فى المواشى وغيرها".

وهكذا، يمكن القول أن استبعاد المرأة الفقيرة بالريف المصرى من ملكية عناصر الإنتاج أصبح يتزايد فى ظل التوجه نحو سياسات الاقتصاد الرأسمالى الحر. وبالتالى فإن الغالبية العظمى منهن محرومات من فرص المشاركة فى امتلاك بعض عناصر الإنتاج الزراعى كالأرض الزراعية ورأس المال النقدى التى تمكنهم من المشاركة فى العملية الإنتاجية ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن بعضاً منهن لا يمتلك أرضاً زراعية، والبعض الآخر - اللاتى تمتلكن أرضاً كما فى حالة المرأة الفقيرة العانس - يستولى عليها الأخ الأكبر لها أحياناً، وفى أحيان أخرى يقوم بشرائها بنصف القيمة ويحرمها من الحصول على نصيبها من باقى عناصر الإنتاج كالميكنة والمواشى والمبانى. وفى حالة المرأة المعيلة تكون الأرض الزراعية المملوكة هى مساحة قزمية ورثتها عن الزوج أولاً، ولا يكفى إنتاجها القليل لإشباع معظم الاحتياجات لأنها تزرع بمحاصيل تقليدية ولا تملك رأس المال النقدى اللازم لتمويل متطلبات العمل الزراعى من بذور منتقاه وأسمده وتأجير الميكنة الزراعية وغيرها. مما يدفعها إلى شراء ما تحتاج إليه من سلع ومنتجات تلزم لإشباع احتياجاتها بحسب ما تسمح به أوضاعها المادية.

وفى ضوء ما سبق تجدر الإشارة إلى بعض العوامل التى تساعد على تزايد الاستبعاد الاجتماعى للنساء الفقيرات فى الريف المصرى من ملكية بعض عناصر الإنتاج (كالأرض ورأس المال النقدى) يتحدد بعضها فى الأمية، وانخفاض الوعى القانونى، سيطرة السلطة الذكورية، التمييز الاجتماعى بين الرجل والمرأة فى ملكية الأرض من الميراث، وتأثير الأعراف والعادات والتقاليد القروية، ويتحدد بعضها الآخر فى انخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية، وضعف الوازع الدينى بين الذكور، والنظرة التقليدية للمرأة الريفية، وتحيز الريفيين للذكر على حساب الأنثى فى توزيع الميراث وغيره. حيث مازال الرجل يحظى بأهمية ويكون له قيمة أعلى من المرأة بين الريفيين رغم ما طرأ على الريف المصرى من تغير ملحوظ نتيجة لانتشار التعليم وتأثير وسائل الإعلام وغيرها.

وعند النظر إلى فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية الفقيرة للمشاركة فى الإنتاج أو العمل الزراعى يتضح أنها موسمية لارتباطها بطبيعة العمل الزراعى علاوة على أن انخفاض

المستوى الصحى للمرأة الفقيرة لا يمكّنها فى معظم الأحيان من المشاركة فى العمل الزراعى لأنه يحتاج إلى قوة عضلية وبذل مجهود شاق، كما أن الأجر الذى تحصل عليه يكون منخفضاً وغير دائم أو منتظماً. علاوة على أن الإقبال عليه من جانب المرأة نجده يختلف باختلاف الحالة الاجتماعية للمرأة الفقيرة. حيث أن المرأة الفقيرة العانس التى تسكن مع أسرتها لا تستطيع أن تعمل خارج المترل بل ينحصر عملها داخل المترل فى نظافة المترل والعناية بالطيور وبعض الحيوانات التى تكون فى إطار ملكية الأسرة ككل. وهذا ما أشارت إليه أقوال إحدى الحالات "أخويا لا يوافق على خروجى للشغل فى أرض الناس فى البلد عشان آخذ فلوس. ده يعتبر عيب فى حقه وبعدين الشغل عندنا فى الدار كتير". وفى هذا السياق يتضح مدى تأثير النظرة السلبية لبعض القرويين من الذكور تجاه عمل المرأة الريفية الفقيرة.

علاوة على ذلك، نجد فى حالة المرأة المعيلة أن مشاركتها فى الإنتاج الزراعى يختلف من حالة لأخرى. وذلك تبعاً لاختلاف المستوى الصحى لها ومدى ما يتوافر لها من استعداد للمشاركة فى العمل الزراعى وما تتمتع به من قوة عضلية للقيام ببعض الأعمال التى تحتاج إلى مهارة أحياناً، ويحتاج بعضها الآخر إلى بذل مجهود شاق. وعند إلقاء نظرة مقارنة بين المرأة الفقيرة العانس والمرأة المعيلة ومدى إسهام كل منهما فى العمل الزراعى يتضح وجود فرص أكبر إلى حد ما للعمل خارج المترل لدى المرأة المعيلة نظراً لاستقلالها فى المسكن، وفى إدارة وتصريف أمور حياتها وتدبير نفقات المعيشة، وعدم خضوعها لسيطرة السلطة الذكورية (فى شكل الزوج، الأب، الأخ)، حيث ذُكرت إحدى الحالات "كنت زمان بنقدر نشتغل ونساعد الناس فى الأرز وجمع القطن عشان نعرف نعيش وكان فيه صحة بس دلوقت تعبت وولادى كبروا وشغلى دلوقت فى الدار بس هو تربية الطيور وبيعها للناس الغنايا فى البلد أو فى السوق".

اتضح من دراسة الحالات للمرأة الفقيرة أن الأجر الذى تحصل عليه من العمل فى الزراعة أحياناً يكون فى شكل نقدى وأحياناً أخرى يأخذ شكل عينى وبخاصة فى أوقات الحصاد، وأن نسبة كبيرة من المرأة الريفية الفقيرة تنشغل فى ممارسة أنشطة اقتصادية هامشية تدخل فى إطار الاقتصاد غير الرسمى منها تربية الطيور، وتسمين بعض الحيوانات، وبيع بعض الخضروات ومنتجات الألبان ... الخ) وهى فى معظمها أعمال غير منتظمة وغير آمنة والعائد

المادى منها بسيط لا يكفى لإشباع الحاجات الإنسانية.

نخلص مما سبق إلى التأكيد على أن سوق العمل الزراعى بالقرية المصرية وما يتاح فيه من فرص للعمل يتحدد فى ضوء عدة عوامل منها عمر العامل، والحالة الاجتماعية للمرأة، المستوى الصحى، العادات والتقاليد الريفية، وحجم العمالة بالقرية، ومساحة الأرض الزراعية فى زمام القرية، وطبيعة الأجر من العمل، وحجمه، وطبيعة العمل الزراعى باعتباره عمل موسمى.

وأخيراً، يمكن القول أن دراستنا الراهنة تتفق مع ما خلصت إليه دراسة بيرنى Byrne فى أن الاستبعاد الاجتماعى للفقراء أصبح بمثابة سمة متأصلة فى الطبيعة الجائرة للرأسمالية المعاصرة التى تسود فى عالم اليوم(٥٩).

٢ - الاستهلاك :

ونعنى به مقدرة المرأة الفقيرة على شراء ما تحتاج إلى استهلاكه من سلع ومنتجات غذائية تستخدم فى إشباع بعض الحاجات البيولوجية. علاوة على استهلاكها لغيرها من الصور والرموز والخدمات الصحية والتكنولوجية ... الخ ... وذلك لإشباع حاجاتها الإنسانية المتعددة. وبالتالى يوجه الاستهلاك لكل ما هو مادى ومعنوى من سلع وغيرها من خدمات لإشباع حاجات متنوعة تختلف باختلاف المكان والزمان، واختلاف توجهات وقدرات أعضاء وجماعات المجتمع وباختلاف ثقافاتهم الفرعية أيضاً(٦٠).

تتحدد مجالات الاستهلاك للمرأة الريفية الفقيرة من السلع والخدمات فى السلع والمنتجات الغذائية التى تلزم المأكل وتشبع حاجاتها البيولوجية بالإضافة إلى استهلاك الضرورى من الملبس والذى يدوم كثيراً وذلك بغض النظر عن نوعيته وجودته وتنوع فصول السنة. كما أن استهلاكها من الأدوية وغيرها من الوصفات البلدية التى تتبع فى علاج بعض الأمراض إنما يتحدد فى ضوء وضعها المادى وبحسب نوع المرض وشدته أو خطورته. حيث أنها فى بعض الأحيان تلجأ إلى استخدام الوصفات البلدية فى العلاج، وفى بعضها الآخر تميل إلى استخدام الأدوية والعقاقير الطبية ذات الأسعار الرخيصة والتى عادة ما يحددها طبيب المستشفى المركزى

بالمدينة، وفى معظم الأحيان نادراً ما تلجأ إلى طبيب خاص (ممارس أو أخصائى) وهى فى معظمها تكون أدوية مسكنة للمرض حددها طبيب ممارس عام أو أخصائى وغير فعالة فى معالجة المرض.

وأن استهلاك المرأة الريفية الفقيرة من الكهرباء يتحدد فى ضوء حجم السكن من ناحية والغرض من الاستخدام وذلك من ناحية أخرى، وبطبيعة الحال فإن مسكن المرأة الفقيرة يكون محدود المساحة من حيث عدد الغرف المتاحة التى تتراوح ما بين حجرة للعانس واثنتين أو ثلاثة للمعيلة، ويقتصر استخدام الكهرباء على الإضاءة فى معظم الأحيان ونادراً ما تستخدم فى تشغل أى جهاز كهربائى. وهذا ما أشارت إليه أقوال حالات المرأة الفقيرة العانس "أنى غلبانة وعلى قد حالى الكهرباء عندى تنور الأوضة بتاعتى وخلاص وكمان أنا ماعنديش تليفزيون ولا تلاجة ذى الناس الغنايا". وأنه فى بعض الأوقات وبخاصة فى الأعياد الدينية كعيد الأضحى التى تحتاج فيه إلى استخدام الثلاجة لحفظ بعض اللحوم التى تحصل عليها من أضاحى الجيران فإنها عادة ما تلجأ إلى بعض الجيران التى يتوافر لديها هذه الأجهزة وغيرها مما تحتاج إليه أحياناً وغالباً ما يكون فى أضيق نطاق. وربما يختلف الحال عند النظر إلى الغرض من استهلاك الكهرباء لدى المرأة الريفية (المعيلة) وبخاصة حينما يكون لديها أبناء ذكور تزوج أحدهم. ففى هذه الحالة يسهم زواج أحد الأبناء فى تزويد مترل الأسرة ببعض الأدوات المترلية والأجهزة الكهربائية الحديثة (كالتليفزيون، الثلاجة، الغسالة) وبالتالى تتعدد أغراض استهلاك الكهرباء بالمترل. وهذا ما اشارت إليه أقوال إحدى حالات المرأة المعيلة "أنا كنت زمان غلبانة ماعنديش كهرباء وداري كانت قديمة، ولما هديتها وبنيت بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة دخلت الكهرباء وجوزت ابنى ومراته جابتلى غسالة وبوتجاز وتليفزيون وبقى عندنا كل حاجة زى الناس الكويسيين حولينا".

ومما هو جدير بالإشارة إليه، توضح الدراسة الميدانية أن استهلاك المرأة الريفية الفقيرة للمياه النقية الصالحة للشرب والاستخدام الآدمى يكون محدوداً نظراً لارتفاع تكاليفه المادية من جانب وغياب الصرف الصحى من جانب آخر. وبالتالى يقتصر استخدام بعض النساء للمياه النقية على الشرب والنظافة وتلجأ إلى توفيره من مصادر بعيدة عن المسكن تتحدد فى بعض دور العبادة كالمسجد أحياناً، أو من بعض الحنفيات العامة أحياناً أخرى. وأنه فى حالة توفره لدى البعض الآخر من النساء الفقيرات فى القرية فإنهن يتحملن تكاليف مادية مرتفعة

تفوق المستوى المادى لهن. وبالتالى فإن حرمان النساء الفقيرات من استهلاك المياه النقية فضلاً عن حرمانهن من خدمة الصرف الصحى يرجع إلى ارتفاع التكلفة المادية. حيث إن ما يوجد من صرف صحى بالقرية تم تنفيذه بالجهود الأهلية وليست الحكومية، وبالتالى من يدفع التكلفة يستفيد من التمتع باستهلاك الخدمة المتاحة للصرف الصحى. وهكذا تظل المرأة الفقيرة بالقرية المصرية مستبعدة اجتماعياً من فرص الاستفادة باستهلاك المياه النقية وخدمة الصرف الصحى فى المسكن نظراً لمعاناتها من الفقر بمظاهره المتعددة. وفى هذا الصدد تتفق دراستنا مع ما انتهت إليه دراسة توزيع الفقر فى القرية المصرية. "فى أن الحصول على المياه النقية اللازمة للشرب فى الريف المصرى لا تتاح كثيراً لفقراء القرية وأن فرص الاستفادة منها مازالت ترتبط بالثروة والمقدرة الاقتصادية"(٦١).

وهكذا يمكن القول بأن حرمان المرأة الريفية الفقيرة من امتلاك الثروة أو المال يؤدى إلى استبعادها من فرصة الاستفادة من الحصول على المياه النقية اللازمة للاستخدام الآدمى والتى تسهم فى الحفاظ على صحتها ووقايتها من الإصابة بالأمراض.

أما الإنفاق على تعليم الأبناء وما يتطلبه من استهلاك للملبس وغيره من أدوات مدرسية يحتاج إليها الأبناء فى التعليم. فإنه يتفاوت بحسب الحالة الاجتماعية والمستوى المادى للمرأة الريفية الفقيرة. حيث أن المرأة الفقيرة العانس ليس لديها انفاق على التعليم وليس لديها رغبة فى الالتحاق بفصول محو الأمية التى تعقد فى فصل الصيف بمدرسة القرية. فى حين يتضح أن المرأة المعيلة إنما يحكم إنفاقها على التعليم نوع الطفل ذكراً كان أم أنثى ومدى حاجتها إلى عمل الطفل. وبالتالى يوجد اتجاه شبه عام بين المرأة المعيلة فى الإقبال على عمل الأطفال نظراً لحاجتها إلى المال. ماعدا إحدى الحالات التى حرصت على تعليم بعض الأبناء الذكور دون الإناث نظراً لما يوجد من تمييز اجتماعى بين الذكور والإناث فى التعليم وربما لا ينفصل هذا عما يوجد من اتجاه عام بين معظم القرويين فى مصر من تفضيل تعليم الذكور وإهمال تعليم الإناث لاعتبارات ترتبط بنظرتهم التقليدية للأنثى ودورها، وأن مصيرها فى النهاية هو الزواج، فى حين أن الابن الذكر يحمل لقب الأسرة ويعد سنداً لها، وأن تعليمه يعتبر مصدراً للتفاخر والتباهى بين القرويين.

وفى ضوء ما سبق، يمكن ترتيب بنود الإنفاق فى عملية الاستهلاك لدى المرأة الريفية الفقيرة وذلك بحسب الأهمية على النحو التالى: المأكل ثم المسكن والملبس والمشرب، العلاج من الأمراض، تعليم بعض الأبناء، زواج الأبناء وتجديد أثاث المنزل.

وهكذا يمكن القول أنه كلما انخفض مستوى معيشة الأفراد تزايد الاهتمام فى الإنفاق لديهم على الضروريات كالمأكل والمسكن والملبس، وذلك على العكس من أصحاب المستوى المرتفع، وفى هذا الصدد تتفق دراستنا مع ما انتهت إليه "هبه الليثى" فى دراستها عن الفقر فى القاهرة حول تعاظم إنفاق الأسر الريفية الفقيرة على الغذاء نسبة إلى إجمالى الإنفاق(٦٢).

نخلص مما سبق إلى القول بوجود بعض العوامل المحددة لملامح الثقافة الاستهلاكية لدى المرأة الريفية الفقيرة وحجم ونوعية ما يستهلك من سلع ومنتجات وخدمات وذلك على النحو التالى:

١ - انخفاض الدخل والموارد الاقتصادية للمرأة الريفية الفقيرة وعدم انتظامها علاوة على إنخفاض مستوى الوعى الاجتماعى والثقافة الصحية لها تحدد حجم ونوعية ما يستهلك من سلع ومنتجات وخدمات.

٢ - أن حاجة المراة الريفية الفقيرة للسلع والمنتجات تأتى تلبية لحاجاتها الضرورية من مأكل وملبس ... الخ.

٣ - المناسبات الدينية (كالأعياد وشهر رمضان، والمواسم الدينية) وغيرها من مناسبات اجتماعية كالخطوبة والزواج يزداد فيها استهلاك المرأة الريفية الفقيرة لاعتبارات تتعلق بعضها بتزايد أموال الزكاة والصدقات والتبرعات ويتعلق بعضها الآخر بزيادة حجم ونوعية السلع والمنتجات التى تتاح للمرأة الفقيرة ويتسم استهلاكها فى هذه المناسبات بأنه غير ضرورى أو ترفيهى من جانب وتعويضى من جانب آخر عما لحقها من حرمان فى فترات سابقة.

٤ - الأفكار والمعارف والمعتقدات الشعبية التى توجه عملية الاستهلاك ويغلب عليها البساطة والاهتمام بالكم دون مراعاة للكيف أو النوعية.

٥ - تؤثر بعض العادات والتقاليد الريفية المرتبطة بالاستهلاك فى إقبال المرأة الفقيرة على تفضيل استهلاك أنواع معينة من السلع والمنتجات الغذائية فى أيام وأوقات محددة منها

يوم السوق الأسبوعى بالقرية، ويوم الجمعة، ويوم المواسم الدينية كالمولد النبوى، يوم شم النسيم.

٦ - البدائل المتاحة لبعض السلع والمنتجات (كما فى اللحوم والأسماك والملابس) وبخاصة تفضيل ما يؤدى نفس الغرض ويكون سعره منخفض وفى متناول الأيدى.

٧ - الغاية من الاستهلاك هو الإشباع للحاجات الضرورية فى ضوء ما يتفق أو يتناسب مع الأوضاع الثقافية والاجتماعية والمادية السائدة بين الفقراء خاصة والقرويين من حولهم عامة.

٨ - أماكن تواجد السلع والمنتجات وأسعارها حيث تفضل التسوق من الأسواق الأسبوعية التى تقام فى بعض القرى المجاورة نظراً لتوافر أغلب السلع والمنتجات التى تحتاج إليها ولرخص أسعارها، علاوة على اعتبار أن الذهاب إلى السوق وسيلة لتغيير وكسر روتين الحياة الريفية من جانب، بالإضافة إلى تسويقها لبعض منتجات الألبان وبيع بعض الطيور حتى تحصل على مال يمكنها من شراء ما تحتاج إليه من سلع ومنتجات غذائية أو ملابس وغيرها.

٣ - التفاعل الاجتماعى والمشاركة مع الآخرين بالقرية :

يشير التفاعل الاجتماعى إلى ما يحدث من تكامل اجتماعى بين الفقراء والأغنياء من النساء على مستوى جماعة القرابة والجيرة وفى مختلف المواقف الحياتية لدى سكان القرية المصرية.

ويوضح مؤشر التفاعل الاجتماعى فى هذا الصدد. أن الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الفقيرة لا يأخذ شكلاً واحداً وأن أسبابه متنوعة. حيث أكدت إحدى حالات المرأة الريفية الفقيرة على عدم وجود تضامن وتكامل اجتماعى بين المرأة الفقيرة وغيرها من المرأة الغنية بالقرية فى قولها "أنا بعيدة عن الناس الغنايا اللى معاهم فلوس هما مش عايزين الفقراء. لما يشوفونى يقفلوا باب دارهم ويعملوا مش شايفين". وفى هذا الصدد يتضح أن افتقار المرأة الريفية الفقيرة للمال يعتبر أحد أسباب الاستبعاد الاجتماعى لها من جانب الأغنياء بالقرية.

بالإضافة لما سبق، أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً عند مقابلة بعض الحالات من ذوات

المستوى الصحى المنخفض. أن اعتلال الصحة والإصابة ببعض الأمراض العضوية وغيرها من الإعاقات البصرية أو السمعية تعد من بين الأسباب التى تجعل نساء بعض الأقارب والجيران وغيرهم من الأغنياء بالقرية يهملون النساء الفقيرات ويستبعدونهن من المشاركة والتفاعل الاجتماعى معهم فى كثير من المناسبات الاجتماعية وبخاصة السارة منها كحفلات الخطوبة والزفاف لأحد الأبناء. حيث أشارت إلى ذلك بعض الحالات ذات المستوى الصحى المنخفض ممن يعانون من صعوبة فى الحركة أو الحديث "إن الغنايا بيتكسفوا منى فى المناسبات الحلوة عشان ما بنعرفش نتكلم ونتحرك زيهم"، وذكرت أخرى "هما يفتكرونا عشان نشتغل عندهم بس. غير كده فى حفلة أو أكل ينسونا". نخلص مما سبق إلى أن الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة فى مثل هذه الأوضاع السابقة يأخذ شكلاً إجبارياً، وبالتالى يكون مفروضاً عليهم من الأغنياء.

كما اتضح فى بعض المواقف التى مرت بها بعض الحالات الأخرى أن الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة يكون أحياناً اختياريّاً. حيث تحرص المرأة الريفية الفقيرة فى بعض الأحيان على عدم مشاركة المرأة الغنية فى بعض المناسبات السارة منها الاحتفال "بيوم السبوع للمولود" وغيرها من مناسبات سارة لأسباب يرجع بعضها لانخفاض المستوى المادى أحياناً حيث لا تستطيع المرأة الفقيرة شراء ملابس جديدة حتى تبدو فى مظهر لائق، وفى أحيانٍ أخرى يمنعها فقرها من شراء هدايا لتقديمها فى مثل هذه المناسبات السارة وذلك كما جرى العرف السائد بين النساء الأغنياء وبالتالى تفضل المرأة الريفية الفقيرة احترام ذاتها وعدم الذهاب من نفسها حتى ولو حرصت بعض النساء من الجيرة على دعوتها للحضور. حيث ذُكرت إحدى الحالات "الست الشاطرة تقفل بابها عليها وتجلس فى دارها أحسن لها" كما ذكرت حالة أخرى "الواحدة الفقيرة بيتها يسترها". كما ذكرت الثالثة " لما نروح فى الأفراح أو حفلات للسبوع بنتحسر على حالنا فى وسط الناس الغنايا ونزعل على نفسنا".

علاوة على ما سبق، اتضح أيضاً أن الاستبعاد الاجتماعى الاختيارى للمرأة الريفية الفقيرة يرجع إلى العزلة والإهمال والتهميش الذى تتعرض له فضلاً عما يصاحب ذلك من إحساس بالاغتراب وتدنى للذات الاجتماعية أو أنها أقل منزلة من المرأة الغنية التى تسكن بجوارها أو فى قريتها. حيث تأكد ذلك للمرأة الريفية الفقيرة فى كثير من مواقف التفاعل

والمشاركة التى تحدث فى بعض الحفلات والمناسبات السارة أحياناً. وفى غيرها من بعض المواقف الحياتية أحياناً أخرى. حيث أشارت إحدى الحالات إلى ذلك بقولها "لما نروح حفلة خطوبة أو زواج لعروسة أو عريس نجلس فى الآخر أو مع العيال، ولو حتى جلست مع الستات الغنايا، نلاقيهم بيتكلموا مع بعض، ويهتموا ببعض وناسيين إنى قاعدة معاهم". كما أشارت حالة أخرى فى قولها "أنا ببقى جالسة معاهم وحاسة إنى غريبة عنهم".

ومما هو جدير بالإشارة إليه، أن هناك بعض المواقف أو الأوضاع التى يختفى فيها الإهمال والتهميش للمرأة الريفية الفقيرة وما يفرض عليها من عزلة أحياناً من جانب غيرها الغنية. وهى أوقات الكوارث كالحرائق وحالات الإصابة فى الحوادث وحالات الوفاة التى تحدث على مستوى القرية وهى غالباً ما تكون عارضة ومؤقته. وهذا ما أشارت إليه أقوال إحدى الحالات "لما يموت حد فى القرية تلاقى الناس كلها بتحس ببعض وما فيش فرق بين غنى وفقير وبعدها بشوية ترجع ريما لعادتها القديمة". وبالتالى فإنه بمجرد زوال هذه الأوضاع الطارئة سرعان ما تكتشف المرأة الريفية الفقيرة أن إحساسها بالتكامل والتفاعل الاجتماعى والمشاركة للمرأة الغنية كان إحساساً زائفاً وغير حقيقى وهذا ما يشير إليه أقوال إحدى الحالات "إن كل واحد فى القرية أصله معروف أباً عن جد. الغنى أبوه كان مين وجده كان إيه وكذلك الفقيرة أبوها معروف بفقره اللى ورثه عن جده". وبالتالى تعاود الفروق الاجتماعية والاقتصادية أو التمايز الاجتماعى والاقتصادى فى الظهور مرة أخرى ويصبح موجه لعملية التفاعل الاجتماعى والمشاركة بين المرأة الريفية الفقيرة والغنية من سكان القرية المصرية.

وفى الواقع، يتحدد مستوى تفاعل المرأة الريفية الفقيرة بصفة عامة بدائرة القرابة سواء داخل القرية أو بالقرى المجاورة لمحل إقامتها، وبعض الجيران من سكان القرية، هذا بالإضافة إلى بعض جماعات المصاهرة أو النسب بحسب منطقة إقامتهم. واتضح أن المرأة الريفية الفقيرة "العانس" فى تفاعلها مع الآخرين من خارج دائرة القرابة بالقرية عادة ما يكون محدوداً وبخاصة حينما تقيم مع أسرة شقيقها فى منزل واحد، وبالتالى تسيطر أسرة شقيقها على سلوكها وتوجه تفاعلاتها مع الآخرين بل وتتدخل فى تحديد هويتهم، وذلك نظراً لما تضعه من قيودعلى سلوكها من جانب ولتقييمها المستمر لتفاعلاتها مع الآخرين من جانب آخر. وهذا ما أشارت إليه أقوال المرأة الريفية العانس "أنا ماليش كلام مع حد غريب. مافيش إلا قرايبنا بس هما نتكلم معاهم

ومن الناس الكبار فى السن". بينما يكون الأمر مختلفاً بعض الشئ عند النظر إلى تفاعلات المرأة الريفية المعيلة لأسرتها. حيث تتخطى تفاعلاتها جماعات الجيرة والقرابة إلى من ترتبط معهم بعلاقات مصاهرة من ناحية الأبناء. وأنه حينما يكون لديها مشكلة عادة ما تلجأ إلى أشخاص من خارج دائرة القرابة. حيث ذكرت أن: "دخان القريب يعمى النظر". "وأن الأقارب من الأهل بقوا زى الغرب وماعدوش بيسألوا علينا زى زمان". من أجل الاستعانة بهم فى حل بعض المشكلات أو استشارتهم فى بعض الموضوعات التى يحتاجون إلى معرفتها أو مساعدتهم فى تسهيل التعامل مع بعض المؤسسات الرسمية بالدولة.

وفى الحقيقة، يمكن تفسير ذلك فى ضوء بعض التغيرات التى طرأت على العلاقات الاجتماعية فى نسق القرابة بالقرية المصرية. حيث لم يعد الترابط الاجتماعى والتعاون والتكافل الاقتصادى قائماً بين أعضاء الوحدة القرابية التى يوجد فيها فقير رجل كان أو إمرأة نظراً لتغير بعض العادات والتقاليد الريفية، وتغير ترتيب أنساق القيم الريفية تمثل بعضها فى صعود القيم المادية وتزايد انتشار القيم الفردية والتنافس والأنانية فى مقابل تراجع قيم التعاون والتضامن فى الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه الآخرين من أعضاء نفس الجماعة القرابية، علاوة على تزايد ضغوط الأعباء المادية لمتطلبات الحياة المعيشية، والتأثير السلبى لبعض وسائل الإعلام خاصة فى ظل انتشار الأمية وغيرها من تغيرات حدثت بالمجتمع المصرى وانعكس تأثيرها السلبى على القرية المصرية.

وفى ضوء ما سبق تخلص الدراسة إلى تعدد أسباب الاستبعاد الاجتماعى ومظاهره للمرأة الريفية الفقيرة، فضلاً عن تعدد أنواع الاستبعاد الاجتماعى أو أشكاله. حيث لم يعد الاستبعاد الاختيارى مقصوراً على الأغنياء ورغبتهم فى الانسحاب بعيداً عن حياة الفقراء، بل يمتد هذا الاستبعاد الاجتماعى الاختيارى إلى رغبة بعض الفقراء أحياناً فى العزلة عن الأغنياء وتفضيل عدم مشاركتهم أو التفاعل معهم فى بعض المواقف وغيرها من مناسبات اجتماعية سارة تمر بهم فى حياتهم الاجتماعية داخل القرية المصرية لأسباب يتعلق بعضها بالثروة والانتماء العائلى أو القرابى، فضلاً عن بعض العادات والتقاليد وغيرها من مكونات الثقافة الريفية التى تعزز من عمليات التمايز الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء من سكان القرية، وبين الذكور والإناث فى مختلف المواقف وفى الحقوق والواجبات وغيرها مما يتصل بالمسئولية الاجتماعية لبعضهم تجاه البعض الآخر.

المبحث الخامس - النتائج العامة وتفسيرها :

إن عرض النتائج العامة للبحث ومحاولة تفسيرها ينقسم إلى عدة محاور جاءت على النحو التالى:

١ - النتائج العامة وأهداف البحث :

١ - كشفت الدراسة عن وجود تشابه فى بعض الخصائص العامة للنساء الفقيرات فى القرية المصرية وهى تدنى الأوضاع الصحية، والاقتصادية فضلاً عن الأمية والإصابة بالأمراض والافتقار إلى المسكن الصحى. وبالتالى تعانى النساء الفقيرات من الفقر الإنسانى بمظاهره المتعددة وما يصاحبه من ظروف المعيشة القاسية، والحرمان من إشباع بعض الحاجات الإنسانية. كما ينعكس ذلك على حرمانهم من الاستفادة مما يتاح من فرص للتعليم والعلاج والعمل على مستوى القرية. وهى فى مجملها ترتبط بالأوضاع البنائية السائدة فى المجتمع الأكبر، والذى تعتبر القرية جزءاً منه. حيث أن ما حدث بالمجتمع المصرى من تحولات نحو اقتصاد السوق الرأسمالى الحر قد انعكست نتائجه السلبية على أوضاع سكان القرية عامة والنساء الفقيرات خاصة، وأسهمت بالتالى فى تزايد انتشار الفقر عامة وتكريس فقر النساء خاصة.

٢ - تؤكد الدراسة على محدودية مصادر الدخل وإنحسار الفرص المتاحة للعمل أمام معظم النساء الفقيرات فى الريف المصرى من أجل تحسين أوضاع معيشتهن. حيث أن معظمهن يعتمدن فى الدخل على مصادر هى الزكاة، معاش الضمان الاجتماعى، تربية الطيور، والعمل بأجر احياناً. وأن الفرص المتاحة للعمل محدودة، ومؤقتة لأنها ترتبط بالعمل الزراعى وهو عمل موسمى بطبيعته فضلاً عن ارتباطها بطبيعة المستوى الصحى للمرأة الريفية الفقيرة. وهو بصفة عامة لا يوفر لهن دخل منتظم. ومن ثم يعتبر عدم كفاية الدخل ومحدودية الفرص المتاحة للعمل بالقرية هى من بين العوامل التى تجعل المرأة الفقيرة تفتقر إلى إشباع حاجاتها الإنسانية المتعددة من جانب، وتسهم من جانب آخر فى تأنيث فقرها.

٣ - تخلص الدراسة إلى أن القدرات التعليمية للمرأة الفقيرة فى الريف المصرى تكون محدودة أو شبه منعدمة وبخاصة فى الفئة العمرية من ٤٠ سنة فأكثر، وأن معظم النساء الفقيرات تعانى من الأمية الأبجدية وتزييف الوعى الاجتماعى، وأن غالبيتهن ليس لديهن طموح حتى فى محاولة تعلم القراءة والكتابة، ومن ثم ينعدم لديهن الدافع نحو الالتحاق بمشروع محو أمية الكبار بالريف. ويرجع ذلك إلى السن المتقدم، ورؤيتهن المحدودة للتعليم والعائد منه. وأن بعض النساء الفقيرات وبخاصة المرأة المعيلة تعلق آمالها وطموحاتها على تعليم بعض الأبناء وبخاصة الذكور الذين يتسرب منهم نسبة كبيرة من التعليم.

٤ - تؤكد الدراسة على أن انخفاض المستوى الصحى للنساء الفقيرات فى القرية المصرية يرجع إلى الفقر والإصابة ببعض الأمراض المزمنة، وندرة الخدمات الصحية بالقرية سواء الحكومية منها أو الخاصة. علاوة على، سوء توزيعها بين التجمعات السكنية، وانخفاض مستوى الوعى الصحى واتباع الوصفات البلدية فى العلاج من بعض الأمراض أحياناً، وفى أحيان أخرى يلجأن للطب الحديث إلا أنه غالباً ما يتم تعاطى أدوية مسكنه للمرض من أطباء غير متخصصين. وهكذا تتحدد أسباب الإصابة بالأمراض لدى المرأة الريفية الفقيرة فى ضوء أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

٥ - تكشف الدراسة عن تعدد أسباب تأنيث الفقر فى القرية المصرية منها انخفاض الدخل وعدم انتظامه، الأمية، العنوسة، وفاة العائل (زوج، أب)، انخفاض المستوى الصحى، حرمان الأنثى من بعض حقوقها فى الميراث وملكية الأرض الزراعية، والتمييز فى ضوء النوع الاجتماعى فى جميع الفرص المتاحة فى التعليم والعمل والعلاج من الأمراض، وفى حرية المشاركة والتفاعل مع الآخرين بالقرية. فضلاً عن العزلة الاجتماعية وندرة فرص العمل، وتدنى المكانة الاجتماعية للأنثى، وانخفاض الوعى الاجتماعى. كل هذه عوامل تساهم فى تزايد تأنيث الفقر فى الريف المصرى وتؤدى فى الوقت نفسه إلى تزايد حدة الاستبعاد الاجتماعى للنساء الفقيرات فى القرية المصرية. ومن ثم يوجد ارتباط واضح بين تأنيث الفقر والاستبعاد الاجتماعى فى القرية المصرية.

٦ - كشفت الدراسة عن تعدد ديناميات الاستبعاد الاجتماعى التى كرست أوضاع تأنيث

الفقر فى القرية المصرية. حيث تواجه النساء الفقيرات بالاستبعاد الاجتماعى على مرحلتين: الأولى: من جانب الأغنياء من الأفراد والجماعات الاجتماعية المحيطة بهم فى القرية، وفى الثانية: تواجه النساء الفقيرات استبعاد اجتماعى شبه منظم من جانب معظم مؤسسات الدولة وتشريعاتها التى تحابى الأغنياء وتساعدهم على تحقيق مصالحهم فى الاستفادة من خدمات العلاج وفرص العمل والحصول على قروض وغيرها من خدمات تسهم فى إشباع حاجاتهم وذلك فى مقابل تهميش النساء الفقيرات واستبعادهن من الاستفادة ببعض الفرص المتاحة من حولهم بالقرية المصرية. حيث لا تحصل المرأة الريفية الفقيرة على قروض من بنك القرية أو الصندوق الاجتماعى للتنمية وغيرهما من مؤسسات حكومية ترفض منح القروض للفقراء لعدم مقدرتهم على تقديم ضمانات كافية لها. فضلاً عن استبعاد النساء الفقيرات وأبنائهن من الاستفادة من الفرص المتاحة فى المؤسسات التعليمية كالمدارس وغيرها من مؤسسات صحية كالمستشفيات الخاصة. علاوة على استبعادهن اجتماعياً من فرص المشاركة فى معظم المؤسسات الإنتاجية وغيرها من مؤسسات خدمية. وبالتالى يعتبر الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الفقيرة هو استبعاد فرضه بناء المجتمع ونظمه والتوزيع غير العادل للخدمات والفرص المتاحة بين الذكور والإناث من جانب، وبين الأغنياء والفقراء من جانب آخر على مستوى سكان القرية والمجتمع المصرى ككل.

٧ - تؤكد الدراسة على أن ملامح الأوضاع البنائية (الصحية والتعليمية والاقتصادية) التى تسود فى المجتمع المصرى عامة، والتى تعيش فى ظلها النساء الفقيرات فى القرية المصرية بخاصة قد ساهمت فى تدعيم العلاقة القوية التى تربط بين تأنيث الفقر والاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة وذلك للأسباب التالية:

أ - سيطرة السلطة الذكورية على ثقافة سكان القرية المصرية، حيث تحرم المرأة من إبداء الرأى والمشاركة فى حضور بعض مجالس الرجال بالقرية، فضلاً عن استبعادها من المشاركة فى ملكية الأرض وبعض العناصر الأخرى للإنتاج الزراعى بالقرية المصرية.

ب - انخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية بين سكان القرية، علاوة على النظرة

التقليدية المحدودة لأدوار الأنثى ومستقبلها، وما يوجد من تمييز فى ضوء النـــوع الاجتماعى فى معظم الفرص المتاحة فى كل مجالات الحيـــاة الإنـــسانية بـــالريف المصرى.

جـــ- انحسار الموارد والفرص المتاحة أمام النساء الفقيرات فى القرية المصرية أدى إلى تزايد فقرهم وحدوث نقص فى إشباع حاجاتهن من جانب، ومن جانب آخر نجده ينعكس على ما يوجد لديهن من إحساس متدنى بالذات الاجتماعية.

د - الميل إلى التقليد والمحاكاة بين معظم النساء الفقيرات بالقرية المصرية. حيـــث أن الصورة النموذجية للمرأة الريفية والتى تحظى بالاحترام من جانب الآخرين هـــى المرأة التى تجلس فى منزلها ولا تخالط الرجال فى مجالسهم ولا يُسمع صوتها. وتترك مناقشة الأوضاع العامة، واتخاذ القرارات الهامة لمجالس الرجال ومن ثم اتجاه المرأة الريفية نحو سلبية المشاركة فى الحياة العامة بالقرية، علاوة على انخفاض مستوى الوعى الاجتماعى لها.

هـــ- العزلة والتهميش للمرأة الفقيرة بالقرية المصرية، فضلاً عن نظرة الازدراء مـــن جانب الأغنياء من نساء القرية لغيرهن من النساء الفقيرات، والتى يمكن تفسيرها فى ضوء انخفاض المستوى الصحى والاقتصادى، والمظهر غير اللائق وغيرها مـــن أسباب تؤثر على زيادة العزلة والاستبعاد الاجتماعى لها من حياة الأغنياء، خاصة وأن مجتمع القرية مازال محدوداً فى سكانه وموارده وما يوجد فيه من خدمات وما يتاح فيه من فرص لإفادة النساء الفقيرات.

٨ - أوضحت بعض مؤشرات الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة فى مجالات الإنتاج والاستهلاك أن ملكية النساء الفقيرات لبعض عناصر الإنتاج الزراعى هى محدودة لدى المرأة المعيلة وشبه منعدمة لدى المرأة العانس. وأن معظم بنود الاستهلاك تركز على مـــا هو ضرورى لها ويأتى ترتيبها بحسب أهميتها فى المأكل والمسكن والملبس بـــصفة عامـــة، فضلاً عن تكاليف تربية الأبناء وتجديد بناء المنزل وزواج بعض الأبناء. وأن الاستهلاك فى مجمله يتجه نحو التركيز على الكم دون مراعاة للكيف أو التنوع لمـــا يحتاجـــه الجـــسم الإنسانى، بالإضافة إلى التركيز على البدائل المتاحة لبعض السلع ذات الأسعار الرخيصة

بما يتناسب مع انخفاض الدخل والمستوى الثقافى لها.

علاوة على ذلك، اتضح أن مجالات التفاعل الاجتماعى ومستويات المشاركة الاجتماعية لدى المرأة الريفية الفقيرة تكون محدودة وتحكمها عوامل منها طبيعة مكان الإقامة، وخصائص البيئة الريفية، وأوضاعها الاقتصادية، والصحية، ودائرة القرابة والمصاهرة، بالإضافة إلى بعض الأحداث والمناسبات التى تحدث على مستوى القرية.

٩ - إن الاندماج والمشاركة الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء من نساء القرية المصرية مسألة مؤقتة وعارضه لأنها ترتبط بما يحدث على مستوى القرية من كوارث كالحرائق وحالات الوفاة والحوادث، وبعض المناسبات الدينية كالأعياد وشهر رمضان ... الخ. ففى مثل هذه الحالات يحدث اندماج ومشاركة اجتماعية بين النساء الأغنياء وغيرهن من النساء الفقيرات وبالتالى تتلاشى الحواجز والمسافات الاجتماعية التى تفصل بينهن إلا أنه بمجرد انتهاء هذه الأحداث والمناسبات سرعان ما تكتشف النساء الفقيرات أن أحاسيسهن ومشاعرهن كانت زائفة، ومن ثم تفرض العزلة والاستبعاد الاجتماعى على النساء الفقيرات بالقرية المصرية.

وأخيراً، تكشف نتائج الدراسة عن انخفاض الوعى بالثقافة الصحية وأهمية التغذية المتوازنة، وكيفية الحفاظ على الصحة والوقاية من الأمراض لدى المرأة الريفية الفقيرة ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الأمية، والفقر، وانخفاض مستوى الوعى الاجتماعى، والحرمان من متابعة وسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون، فضلاً عن مظاهر الحرمان المتعددة التى تعانى منها المرأة الريفية الفقيرة فى مجالات متنوعة من حياتها مما يؤدى ذلك إلى الاستبعاد الاجتماعى لها.

٢ - النتائج العامة ودلالاتها النظرية :

تركز الدراسة فى هذا الصدد على تفسير ما توصلت إليه من نتائج فى ضوء بعض القضايا التى طرحها التوجه النظرى وذلك على النحو التالى:

١ - إن معظم النساء الفقيرات فى القرية المصرية البعض منهن يعانى من انخفاض الدخل وعدم انتظامه أحياناً بل وانعدامه لدى البعض أحياناً أخرى. هذا بالإضافة إلى اعتلال الصحة

والإصابة بالأمراض المزمنة، فضلاً عن انتشار الأمية، وانخفاض الوعى الاجتماعى. ويرجع ذلك إلى حرمانهم من الاستفادة بالفرص المتاحة فى التعليم والعمل، والعلاج من الأمراض مما يؤدى إلى تزايد فقر النساء بالقرية المصرية. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء القضية النظرية التى تؤكد على أن الافتقار للقوة وفرص التعليم والصحة تؤدى إلى تأنيث الفقر فى القرية المصرية.

٢ - تؤكد الدراسة على أن الفرص المتاحة فى مجالات العمل والإنتاج أمام النساء الفقيرات فى القرية المصرية تكون محدودة، ومحكومة بعدة عوامل منها ما يتصل بالقرية وبمساحة الأرض فيها وبنوعية العمل الزراعى ومتطلباته. علاوة على ارتباطها بالأعراف والعادات والتقاليد السائدة بالقرية، وما يوجد من تمييز فى ضوء النوع الاجتماعى. وأن العائد المادى من العمل يكون بسيط ولا يكفى لإشباع الحاجات الإنسانية، بالإضافة إلى حرمانهم من امتلاك بعض عناصر الإنتاج الزراعى وأدواته. وأن الإنتاج يكون بغرض الاستهلاك ولا يوجد لديهن فائض للادخار أو الاستثمار. مما يؤدى إلى تكريس تأنيث الفقر فى القرية المصرية ومن ثم يمكن تفسير ذلك فى ضوء ما طرحه مدخل البنية والفعل من قضية نظرية تؤكد على أن انحسار موارد الإنتاج وفرص العمل فى القرية المصرية يسهم فى تأنيث الفقر بالريف المصرى.

٣ - يوجد بالقرية المصرية تمييز فى ضوء النوع الاجتماعى، ومن ثم تنعدم المساواة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث فى الأسر الفقيرة بالقرية المصرية فى مجالات عديدة هى:

أ - فى مجال التعليم: حيث يتم تفضيل تعليم الذكور وإهمال تعليم الإناث.

ب - فى مجال العلاج من الأمراض: تحرص الأسر الفقيرة على الاهتمام بعلاج الطفل الذكر فى المستشفيات الحكومية وغيرها الخاصة متى سمحت لهم الأوضاع الاقتصادية بذلك ويهملون علاج الأنثى عن طريق الطب الحديث ومن ثم يلجأون إلى بعض الوصفات البلدية فى كثير من الأحيان أو من خلال استخدام أدوية المسكنات رخيصة الثمن.

جـ - فى الميراث: حيث يحصل الذكور على كافة حقوقهم كاملة فى الميراث للأرض الزراعية والمسكن وغيرها من ممتلكات فى حين يعطى للإناث الميراث فى شكل

نقدى وليس عينى أحياناً، وفى أحيان أخرى يوضع تحت تصرف وسيطرة الأخ الأكبر أو الزوج وغالباً ما تلجأ إلى بيعه بثمن بخس تحت وطأة الضغوط التى تمارس عليها من داخل دائرة القرابة لها. وهكذا تعانى المرأة الفقيرة من الحرمان من ملكية الأرض، والثروة النقدية، وتحرم من حصولها على حقها فى الميراث فى ظل سيطرة الذكور واستمرارية الثقافة الريفية الداعمة لسلطة الذكور على الإناث.

د - المشاركة والتفاعل الاجتماعى: غالباً ما يشارك الذكور بعضهم البعض ويتفاعلون فى كثير من المواقف والمناسبات الاجتماعية والدينية على مستوى القرية وبعض القرى المجاورة. فى حين تحرم الإناث من المشاركة فى الاجتماعات أو بعض المجالس التى يحضرها الذكور، وتحرم من حضور بعض المناسبات الاجتماعية ... الخ. ويرجع ذلك إلى النظرة التقليدية لدور الأنثى ومكانتها سواء فى الحاضر أو المستقبل فى نظر معظم الذكور من الريفيين. وبالتالى يسهم هذا التمييز الاجتماعى بمجالاته المتنوعة إلى اتساع الفجوة بين الذكور والإناث ومن ثم تضاؤل الفرص المتاحة أمام المرأة الفقيرة فى التعليم والعلاج من الأمراض وفى الملكية وغيرها من عزلة اجتماعية تفرض عليها مما يؤدى بها ذلك إلى تزايد فقرها من جانب وتهميشها وزيادة استبعادها الاجتماعى من جانب آخر. وبالتالى يمكن تفسير ذلك فى ضوء القضية النظرية التى تؤكد على أن عمليات التمييز واللامساواة، وغياب تكافؤ الفرص للمرأة الريفية الفقيرة تؤثر فى زيادة استبعادها اجتماعياً.

٤ - تعانى المرأة الفقيرة فى القرية المصرية من صعوبة فى توفير ما تحتاج إلى استهلاكه من سلع ومنتجات متنوعة يتعلق بعضها بالمأكل والملبس والمسكن الصحى المناسب، وغيرها من خدمات منها الكهرباء، وتوفير المياه النقية الصالحة للاستعمال الآدمى. كما يتعلق بعضها الآخر بصعوبة توفير ما تحتاج لاستهلاكه من أدوية لعلاج بعض الأمراض التى تعانى منها ويرجع ذلك لأسباب منها الفقر وندرة الخدمات الصحية بالقرية، وانخفاض الدخل وعدم انتظامه، وانخفاض مستوى الوعى الصحى بالأضرار المترتبة على المعاناة من المرض لفترة طويلة، وإتباع بعض الوصفات البلدية فى العلاج من بعض الأمراض.

وفى ضوء ذلك، تتسم ثقافتها الاستهلاكية بملامح محددة منها مراعاة الكم والمقدار بغض النظر عن الكيف أو النوعية، والاتجاه نحو تفضيل الأسعار المنخفضة فى استهلاك بعض السلع والمنتجات والخدمات، مع التركيز على البدائل المتاحة لبعض السلع والمنتجات ذات الأسعار المرتفعة والتى تفوق دخلها المنخفض. وهكذا يسهم انخفاض المستوى الصحى والمادى للمرأة الريفية الفقيرة، بالإضافة إلى مظهرها غير اللائق، وملامح وعيها وثقافتها الاجتماعية عامة، والاستهلاكية خاصة إلى زيادة عزلتها الاجتماعية عن بعض الأقارب وغيرهم من أغنياء القرية ومن ثم الاستبعاد الاجتماعى لها. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء القضية النظرية التى ترى أن ثقافة الاستهلاك والعزلة الاجتماعية للمرأة الريفية الفقيرة تؤثر فى تزايد الاستبعاد الاجتماعى لها.

٥ - تؤكد الدراسة على أن الاستبعاد الاجتماعى الاختيارى أو الإرادى ليس مقصوراً على أصحاب الشرائح الطبقية العليا فى المجتمع كما ذهب إلى ذلك "جيدنز" - فى تحديده للاستبعاد الاجتماعى فى نوعين: الأول اختيارى نابع من الأثرياء ومعبراً عن رغبتهم فى العيش بمعزل عن فقراء المجتمع. والثانى إجبارى مفروض على الفقراء - حيث اتضح من الدراسة حرص بعض النساء الفقيرات فى القرية المصرية على الاستبعاد الاختيارى لأنفسهن من مشاركة الأغنياء فى بعض المناسبات وحضور الحفلات الاجتماعية كالخطوبة والزواج وغيرها لأسباب يتعلق بعضها بانخفاض أوضاعهن الصحية والمادية والتعليمية ويتعلق بعضها الآخر بما يوجد لديهن من عجز واضح فى الحركة والقدرة على التفاعل، والمظهر غير اللائق وغيرها من مظاهر وأوضاع تتعلق معظمها بالفقر الإنسانى.

٦ - تكشف الدراسة عن غياب الوعى الاجتماعى فيما يتعلق بتمكين المرأة عامة، والريفية الفقيرة بخاصة لدى سكان القرية المصرية لأسباب عديدة تتعلق بالمظاهر المتنوعة للفقر الإنسانى، علاوة على التمييز الاجتماعى، وانتشار سيطرة السلطة الذكورية، وثقافة الخرافة، وعدم متابعة وسائل الإعلام وما يُطرح فيها من قضايا للمناقشة تتعلق بتمكين المرأة.

وبالتالى توصى الدراسة بأهمية الحاجة إلى تمكين المرأة عامة والريفية الفقيرة خاصة

لتحريرها من الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعى. وهذا بدوره يتطلب توفير بعض المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تساهم فى تفعيل دور المرأة وتعمل على تعزيز فرصها وحصولها على مزيد من الحقوق التى تساعد على تمكينها من خلال بعض الآليات المرتبطة بالتخطيط والتنمية البشرية من جانب، وبالتشريعات القانونية وغيرها من جانب آخر. وهذا ما سوف تحاول الدراسة إلقاء الضوء عليه فى الجزء الخاص بالدلالات التطبيقية لبعض نتائج الدراسة.

٣- النتائج العامة ودلالاتها التطبيقية: رؤية سوسيولوجية مقترحة لتمكين المرأة الريفية :

تتبلور الرؤية السوسيولوجية المقترحة لتمكين المرأة الريفية بالقرية المصرية فى بعض الآليات التالية:

أ- التخطيط لتمكين المرأة الريفية الفقيرة :

يمثل التخطيط لتمكين المرأة الريفية عامة، والفقيرة خاصة أهمية كبرى فى تنمية مهاراتها وبناء قدراتها الذاتية والنهوض بمستوى أسرتها من ناحية، كما يسهم فى تنمية مجتمعها القروى من ناحية أخرى. وذلك بعيداً عن الارتجال والتلقائية حيث يتم فيه تحديد الأهداف بوضوح وواقعية وذلك وفقاً لخطوات دقيقة ومحددة فى ضوء ما يتوفر من إمكانيات مادية وبشرية ومعرفية فى البيئة الريفية مع الأخذ فى الاعتبار عدم اقتصار عملية التخطيط على المشكلات الحالية للمرأة بل لابد من تجاوزها نحو التخطيط لأجيال المستقبل، مع محاولة الاختيار بين البدائل المطروحة لتحقيق الأهداف ووضع برامج زمنية لتنفيذها. فضلاً عن ذلك لابد أن يتسم التخطيط بالواقعية والمرونة والشمولية والاستمرارية مع أهمية التركيز على ضرورة إشراك بعض النساء الريفيات فى عملية التخطيط والتنفيذ(٦٣) حتى يكون معبراً عن وجهة نظر المستفيدين من النساء الفقيرات وليس المسئولين القائمين على وضع الخطط وتنفيذها. ويتم ذلك من خلال إشتراك القادة والمسئولين ومؤسسات المجتمع المدنى على المستويات الرسمية والشعبية فى عملية التخطيط منذ بدايتها وحتى نهايتها، وفى عمليات التنفيذ لما تم التخطيط له.

وفى حل المشكلات التى تواجه عملية التنفيذ علاوة على أهمية إشتراك بعض قادة الرأى من النساء المتعلمات بالريف والتى ينظر إليها غيرها من النساء كنموذج يحتذى حتى يتم تفعيل مشاركة المرأة فى التخطيط لحاضرها ووضع ملامح لمستقبلها فى مختلف مجالات العمل، الإنتاج، التعليم، الصحة ... الخ.

ب- تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعى فى القرية المصرية :

تتحدد نقطة البداية فى تمكين المرأة بالمجتمع فى ضرورة الحرص على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث من كل الأعمار والشرائح الطبقية فى المجتمع فى كل مجالات الحياة الإنسانية. وهذا يتطلب إحداث تغييرات عديدة فى الأوضاع السائدة فى المجتمع والداعمة للصورة التقليدية للمرأة وأدوارها ومكانتها وذلك من خلال ترسيخ ثقافة الحوار والمشاركة والإقناع، والاستقلال والمساواة لكى تحل محل ثقافة الخضوع والتمييز، والعنف البدنى والنفسى الموجه للمرأة وما يصاحبه من مشكلات تنعكس سلباً على أوضاعها فى المجتمع.

وهكذا، يمكن تحقيق ذلك فى المجال الثقافى عن طريق وسائل الإعلام وما يطرح فيها من برامج للنهوض بأوضاع المرأة ومكانتها وتعمل على تدعيم قيم المساواة مع الرجل، وفى المجال التربوى عن طريق تعديل المناهج الدراسية فى المؤسسات التعليمية، فضلاً عن أهمية التركيز على دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء دون تمييز بين الذكر والأنثى فى عملية التنشئة الاجتماعية، والتوجيه واكتساب الأدوار وغيرها من حقوق. علاوة، على ذلك نجد فى المجال الدينى تبرز أهمية دور رجال الدين فى دور العبادة، وبلورة الوعى الدينى لكل من الرجل والمرأة وحقوق كل منهما تجاه الآخر. وأخيراً فى المجال السياسى يتحقق تمكين المرأة من خلال رفع الوعى السياسى الناضج لها عن طريق دور الأحزاب السياسية ومشاركتها السياسية سواء بالعضوية فى الأحزاب، أو فى الترشح فى الانتخابات، وحرية المشاركة السياسية بكل صورها ومستوياتها المتعددة فى الحياة السياسية بالمجتمع.

ج- التثقيف الصحى للمرأة الريفية :

يعتبر المرض واعتلال الصحة من بين مظاهر الفقر الإنسانى، وأحد معوقات تمكين المرأة الريفية الفقيرة. وبالتالى يصبح من الضرورى الاهتمام بنشر الثقافة الصحية بين نساء القرية وبخاصة ما يرتبط منها بالزواج والصحة الإنجابية وختان الإناث والعمل على تغيير بعض العادات غير الصحية المرتبطة بالتغذية والعلاج من الأمراض ... الخ، حتى تتمكن من تكوين وعى صحى ناضج يساعدها فى الحفاظ على صحتها وصحة أسرتها من الإصابة بأمراض سوء التغذية، وبعض الأمراض المعدية والمزمنة التى تؤثر سلباً على أدائها لأدوارها ووظائفها الإنتاجية والخدمية على مستوى كل من الأسرة والمجتمع.

وهكذا، فإن تمتع المرأة بالصحة الجيدة يعد أحد الآليات لمكافحة الفقر وإحداث التنمية البشرية من جانب، وأحد المداخل التى تساعد على تمكينها من جانب آخر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات هى: مؤسسات وجمعيات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام، المناهج الدراسية المرتبطة بالتثقيف الصحى فى المؤسسات التعليمية، علاوة على تفعيل دور المؤسسات الصحية وما تقدمه من خدمات علاجية تسهم فى علاج المرأة الفقيرة من المرض.

د- التشريعات القانونية :

فى ظل الدعوة لتمكين المرأة، مازال هناك بعض التشريعات التى تقيد حرية المرأة وحركتها، وتعمل على تهميش أدوارها ومشاركتها، وتقلل بالتالى من استفادتها من الفرص المجتمعية. ومن هنا تأتى أهمية دور المشرع والجهات التشريعية بالدولة منها بعض الهيئات القضائية، والتشريعية وغيرها من المجالس القومية المتخصصة فى العمل على تغيير بعض هذه التشريعات التى تزيد من خضوع المرأة للرجل وتقيد حريتها الاجتماعية منها - على سبيل المثال لا الحصر - استخراج وثيقة السفر أو فى السفر للخارج ... الخ، ومحاولة تحديث البعض الآخر من التشريعات التى تعمق مساواتها مع الرجل فى جميع الفرص المتاحة أمامها فى معظم مجالات الحياة فى المجتمع مع الأخذ فى الإعتبار ما يلى:

أ- عدم تعارض هذه التشريعات مع أحكام الدين الإسلامى والمسيحى.

ب- أهمية سَن تشريع يلزم الأسرة أو من يقوم على تربية الأنثى بضرورة تعليمها

وحصولها على مؤهل دراسى يتناسب وقدراتها وطموحاتها من ناحية، وإمكانيات الأسرة من ناحية أخرى[٦٤].

ج- ضرورة سَن تشريع يلزم الأبناء وبعض الأقارب من الدرجة الأولى بحسن معاملة ورعاية المرأة المسنة، وذلك تعويضاً لها عما قدمته لأبنائها أو أقاربها والمجتمع ككل وذلك طبقاً لما يؤكده التراث الدينى فى هذا السياق.

د- سن تشريعات تلزم المؤسسات المالية كالبنوك الحالية بالمجتمع المصرى بإقراض النساء الفقيرات دون مبالغة فى الضمانات المطلوبة منهن حتى لا يتم استبعاد الفقراء بطريقة رسمية من جانب الدولة وبعض مؤسساتها.

هـ- تعليم وتدريب المرأة الريفية الفقيرة :

يشكل الإهتمام بتعليم الأنثى وتدريبها على ممارسة بعض المهن والحرف أو الأعمال اليدوية والعقلية التى تمكنها من المشاركة فى العمل والإنتاج والاستفادة من الفرص المتاحة فى التعليم أحد الآليات الهامة التى تساعد على تمكين المرأة الريفية عامة، والفقيرة منها بخاصة. ويتم ذلك من خلال ضمان حصول الأنثى على حقها فى التعليم وذلك من خلال توعية الأسرة بحق الأنثى كإنسانة فى الحصول على التعليم، وتفعيل ما أصدرته الدولة من قانون التعليم الإلزامى مع التركيز على ضرورة الاهتمام بتعليم الأنثى وإلحاقها بالمدرسة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لمحو أمية كبار السن من النساء الفقيرات بالقرية المصرية من خلال تحفيزهن على الالتحاق بفصول محو الأمية التى تنظمه الهيئة العامة لتعليم الكبار بالريف. وذلك علاوة على، الاهتمام بالتدريب المستمر للمرأة على بعض الحرف والمهن منها حياكة الملابس، وأعمال التطريز وبعض المشغولات فضلاً عن بعض الصناعات الغذائية وغيرها[٦٥] التى توفر لها دخل منتظم يسهم فى إشباع حاجاتها ويعزز من استقلالها الاقتصادى. ويتحقق ذلك من خلال وضع برامج تدريبية وتعليمية يقوم على إدارتها والإشراف عليها مشروع الأسر المنتجة بوزارة التضامن الاجتماعى، بالإضافة إلى مساهمة مراكز التدريب المهنى. ويساهم فى تمويل هذه المشروعات والبرامج الصندوق الاجتماعى للتنمية ووزارة التضامن الاجتماعى.

علاوة على اشتراك خريجى الجامعات فى العمل ببرامج محو الأمية، والتدريب للنساء

على بعض الحرف والمهن وغير ذلك من مؤسسات المجتمع المدنى، بالإضافة إلى دور المؤسسات التعليمية وبخاصة مدارس التعليم الثانوى الفنى للفتيات، حيث يسهم كل هذا فى تحسين الأوضاع الاقتصادية التى تعيش فى ظلها المرأة الريفية الفقيرة.

و - التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية الفقيرة :

يتحدد التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية فى ضمان حصولها على فرصة عمل، وأجر مساوى للرجل، وحقها فى الميراث فضلاً عن، حقها فى ملكية أدوات الإنتاج وعناصره حتى تستطيع توفير دخل منتظم يساعدها على إشباع حاجاتها من ناحية وتحقيق استقلالها الاقتصادى من ناحية أخرى. ومن ثم يتجسد ذلك فى حقها فى تملك أرض زراعية، ومسكن صحى مناسب، وحقها فى ملكية أدوات العمل التى تمكنها من فرص المشاركة فى مختلف مجالات الإنتاج والخدمات وكذلك حقها فى الحصول على القروض الميسرة من بعض المؤسسات المالية بالدولة ويتحقق ذلك من خلال آليات يتحدد بعضها فى تفعيل دور بنك القرية، والصندوق الاجتماعى للتنمية فى تقديم قروض صغيرة بدون فوائد أو بفوائد بسيطة تساعدها على القيام بمشروعات تدر عليها دخل يساعدها فى إشباع احتياجاتها.

كما يتحدد بعضها الآخر فى قيام الدولة باتخاذ خطوة عملية نحو محاربة الفقر والحد من إنتشاره عن طريق تأسيس "بنك للفقراء" من خلال طرح حصة من الأسهم فيه للبيع للجماهير وتظل الأخرى مملوكة للدولة. وتمول عملية شراء هذه الأسهم من حصيلة تبرعات أهل الخير وأموال الزكاة، وبعض رجال الأعمال الوطنيين الشرفاء، وعائدات الوقف الخيرى الملحق بدور العبادة. وتتوزع إدارة هذا البنك ما بين مشاركة بعض الفقراء وبعض موظفى الدولة ويكون غير هادف للربح ومحور اهتمامه الأساسى إقراض الفقراء عامة والمرأة الفقيرة خاصة. وذلك على غرار "تجربة بنك جرامين" الذى أسسه الاقتصادى الشهير د. محمد يونس فى قرية جوبرا فى بنجلاديش عام ١٩٧٦ واستطاع من خلاله تمكين الفقراء عامة والنساء الريفيات خاصة[٦٦].

المراجع والهوامش

(1) د. ميلاد مفتاح الحراثى، الفقر وإشكالية التنمية والديمقراطية فى ظل العولمة، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ١٣٨، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٩، ص ٧٤.

(2) أحمد حسن إبراهيم، برنامج عمل القمة العالمى للتنمية ٦ - ١٢ مارس، كوبنهاجن، فى: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٣، العدد الأول، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٥، ص ٢٨٥.

(3) د. مجدى سعيد، تجربة بنك الفقراء، ط ٢، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص ٢١.

(4) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٢.

(5) http:www.oman jordan.org.2/5/2009, pp. 1 - 2.

(6) فيتينو بيكيلى، مشاركة المرأة فى الأنشطة السياسية فى أفريقيا، ترجمة منار فاضل وفا، فى: التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، تأليف فيتينو بيكيلى وآخرون، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠١، ص ص ٩ - ١٣.

(7) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، مرجع سابق، ص ص ١٣٣ - ١٣٤.

(8) ميلاد مفتاح الحراثى، الفقر وإشكالية التنمية والديمقراطية فى ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٧١.

(9) لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى، جيران فى عالم واحد، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠١، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥، ص ص ٤٢ - ٤٤.

(10) د. ناهد رمزى، المرأة والإعلام فى عالم متغير، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤، ص ص ٢٧ - ٢٨.

(11) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم: جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، مرجع سابق، ص ٢٨.

(12) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم، تأثير السياسات الاقتصادية على الفقر: دراسة تطبيقية على مصر، المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨، ص ص ٩ - ١٠.

(13) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(14) معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(15) جمهورية مصر العربية، الكتاب الإحصائى السنوى، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٥٢٥ - ٥٢٦ على موقع.

http://www.campas.gov.eg, 21/10/2009.

(16) د. يسرى موافى، مشاكل الأمية والقرن الحادى والعشرين، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤، ص ٩١.

(17) د. السيد محمد الرامخ. الأسواق فى عصر العولمة: رؤية سوسيولوجية نقدية للمضامين والآثار، مجلة كلية الآداب، العدد ٢٣، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٣٥ - ٣٨.

(18) د. السيد محمد الرامخ، الأسواق فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص ٣٩ - ٤٠.

(19) د. عزة خليل، تأنيث الفقر فى الواقع المصرى: بحث منشور فى المؤتمر السنوى التاسع: بعنوان: قضايا الفقر والفقراء فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ١١ - ١٢.

(20) د. شريف شحاته، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولى، فى: العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، (تحرير) د. عبد الباسط عبد المعطى، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩م، ص ٢٤٩.

(21) كريستا فيشتريش، المرأة والعولمة، ترجمة د. سالمة صالح، بيروت، منشورات دار الجمل، ٢٠٠٢، ص ص ٨٤ - ٨٥.

(22) مايكل تشوسادرفسكى، الفقر العالمى فى نهاية القرن العشرين، ترجمة صفاء رومانى، فى: الثقافة العالمية (تحرير) د. محمد الرميحى، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

(23) د. يمن الحماقى، المرأة المصرية فى سوق العمل الرسمية، فى: المرأة وسوق العمل: القطاع الرسمى وغير الرسمى، المنتدى الثالث، إصدار المجلس القومى للمرأة، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٥٣ - ٥٤.

(24) د. هبة الليثى، الفقر فى القاهرة، فى: القاهرة فى لحظة تحول، تحرير د. مصطفى كامل السيد، د. آصف بيات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٠.

(25) د. أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، ط١، كلية الآداب - جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٨، ص ص ١٥٩ - ١٦٠.

(26) د. ناهد رمزى المرأة والإعلام فى عالم متغير، مرجع سابق، ص ص ٣٧ - ٣٨.

(27) د. راجى أسعد، د. ملك رشدى، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩.

(28) المرجع السابق، ص ١٠.

(29) ديبانا رايان وآخرين، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، المجلد الثانى، منشورات البنك الدولى للإنشاء والتعمير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٧٥.

(30) د. مجدى سعيد، تجربة بنك الفقراء، مرجع سابق، ص ٣٧.

(31) د. محمد فايز فرحات، الآثار الاقتصادية للفقر، فى: الفقر فى الوطن العربى، (تحرير) أحمد السيد النجار، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، ص ص ٣٠ - ٣١.

(32) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم، تأثير السياسات الاقتصادية على الفقر فى مصر، مرجع سابق، ص ١٨.

(33) نادر مريان، واقع الفقر فى الأردن، فى: البطالة والفقر: واقع وتحديات، ط ١، تحرير حسن شخاثره وآخرون، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٦٩.

(34) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، الأردن، المكتب الأقليمى للدول العربية، ٢٠٠٦، ص ص ٥ - ٦.

(35) مركز دراسات قناة النيل الثقافية، ثقافة الفقراء: دراسة فى بنية وجذور الثقافة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ص ٧ - ٩.

(36) المرجع السابق، ص ١٠.

(37) د. السيد محمد الرامخ، علم الاجتماع الاقتصادى: دراسات وبحوث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠، ص ٢١٥.

ولمزيد من التفاصيل حول استهلاك الفقراء وسمات نمطهم الاستهلاكى مقروناً باستهلاك غيرهم وبنود الإنفاق وغيره من مداخل نظرية لتفسير الفقر مما يجده القارى فى المرجع التالى:

- د. نادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، القاهرة، دار فرحه للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

(38) د. هبه الليثى، الفقر فى القاهرة، فى: القاهرة فى لحظة تحول، مرجع سابق، ص ص ١٥٠ - ١٥١.

(39) ديبانا رايان وآخرين، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ - ١٣٦.

(40) د. عبد الباسط محمد عبد المعطى، توزيع الفقر فى القرية المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩، ص ص ٨٩ - ٩١.

(41) د. على عبد الرازق جلبى وآخرون، القاموس العصرى فى العلم الاجتماعى، الإسكندرية، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

(42) د. عبد الباسط محمد عبد المعطى، التنمية فى عالم متغير، ب. د.، عين شمس، ٢٠٠٧، ص ص ٦٣ - ٦٤.

(43) **The United Nations Fourth World Conference on Women: Platform for Action, China, 1995.** على موقع

http://www.un.org/women watch/daw/being/platform decision.htm, 2/3/2010.

(44) انطونى جيدنز، قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع، ترجمة د. محمد محى الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ص ١٤ - ١٥.

(45) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة د. محمد حسين غلوم، مراجعة د. محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩، ص ص ١٦٩ - ١٧٧.

(46) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، ٢٠٠٣، ص ص ١٧ - ١٨.

(47) د. على عبد الرازق جلبى، د. هانى خميس، علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، ٢٠٠٨، ص ١٨.

(48) د. حامد عمار، العوامل الاجتماعية فى التنمية البشرية، فى: بحوث ومناقشات ندوة: تنمية الموارد البشرية فى العالم العربى، تحرير د. عبد الله عبد الدايم وآخرون، ط ١، الكويت، دار الرازى للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص ص ١٢٦ - ١٢٧.

(49) د. ناهد رمزى، المرأة والإعلام فى عالم متغير، مرجع سابق، ص ٢٩.

(50) المرجع السابق، ص ٣٠.

(51) د. راجى أسعد، د. ملك رشدى، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٤.

(52) المرجع السابق، ص ٢٥.

(53) معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠.

(54) المجلس القومى للمرأة، التقرير النهائى لنتائج المسح الميدانى، فى: مشروع التنمية متعددة الأهداف للنهوض بالمرأة فى محافظة المنيا، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٨.

ولمزيد من التفاصيل حول معدلات الالتحاق بالتعليم، وحجم مشكلة الأمية فى المجتمع المصرى يمكن الرجوع إلى:

- جمهورية مصر العربية، الكتاب الإحصائى السنوى، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق، ص ص ٥٢٥ - ٥٢٧.

(55) د. شادية قناوى، المشكلات العربية الراهنة وتحديات الأمن القومى: نموذج مصر، ندوة عاطف غيث العلمية السادسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٨٩.

(56) د. السيد محمد الرامخ، معوقات تشكيل الوعى الاجتماعى للمرأة المصرية فى الطبقة الوسطى، مجلة الإنسانيات، سلسلة الإصدارات الخاصة، كلية الآداب - فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٨٢.

(57) جمهورية مصر العربية، الكتاب الإحصائى السنوى، مرجع سابق، ص ص ١ - ٢ على موقع:

http://www.campas.gov.eg, 21/10/2009.

(58) جون هيلز وجوليان لوغران (محرر)، الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، ترجمة وتقديم د. محمد الجوهرى، عالم المعرفة، العدد ٣٤٤، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧، ص ٧١.

(59) د. محمد الجوهرى، الاستبعاد الاجتماعى: صوره وأشكاله، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(60) د. السيد محمد الرامخ، علم الاجتماع الاقتصادى، مرجع سابق، ص ص ١٠١ - ١٠٢.

(61) د. عبد الباسط محمد عبد المعطى، توزيع الفقر فى القرية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٨٧ - ٨٨.

(62) د. هبه الليثى، الفقر فى القاهرة، فى: القاهرة فى لحظة تحول، مرجع سابق، ص ١٥١.

(63) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- د. سامية محمد فهمى، المرأة الريفية والتنمية: رؤية لتمكين وتفعيل أدوار المرأة، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ٢٢٧ - ٢٨٠.

(64) د. محمد أحمد بيومى، التشريعات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٩ - ٢٤٦.

(65) اعتمدنا فى ذلك على:

- فيتينو بيكيلى وآخرون، التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، ترجمة منار فاضل، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠١، ص ٣٧.

- د. هانى خميس أحمد عبده، تأنيث الفقر بين المحددات وسبل المواجهة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثانى، نصف سنوية، المركز القومى للبحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩٩.

(66) د. مجدى سعيد، تجربة بنك الفقراء، مرجع سابق، ص ص ٤٣ - ٥٠.